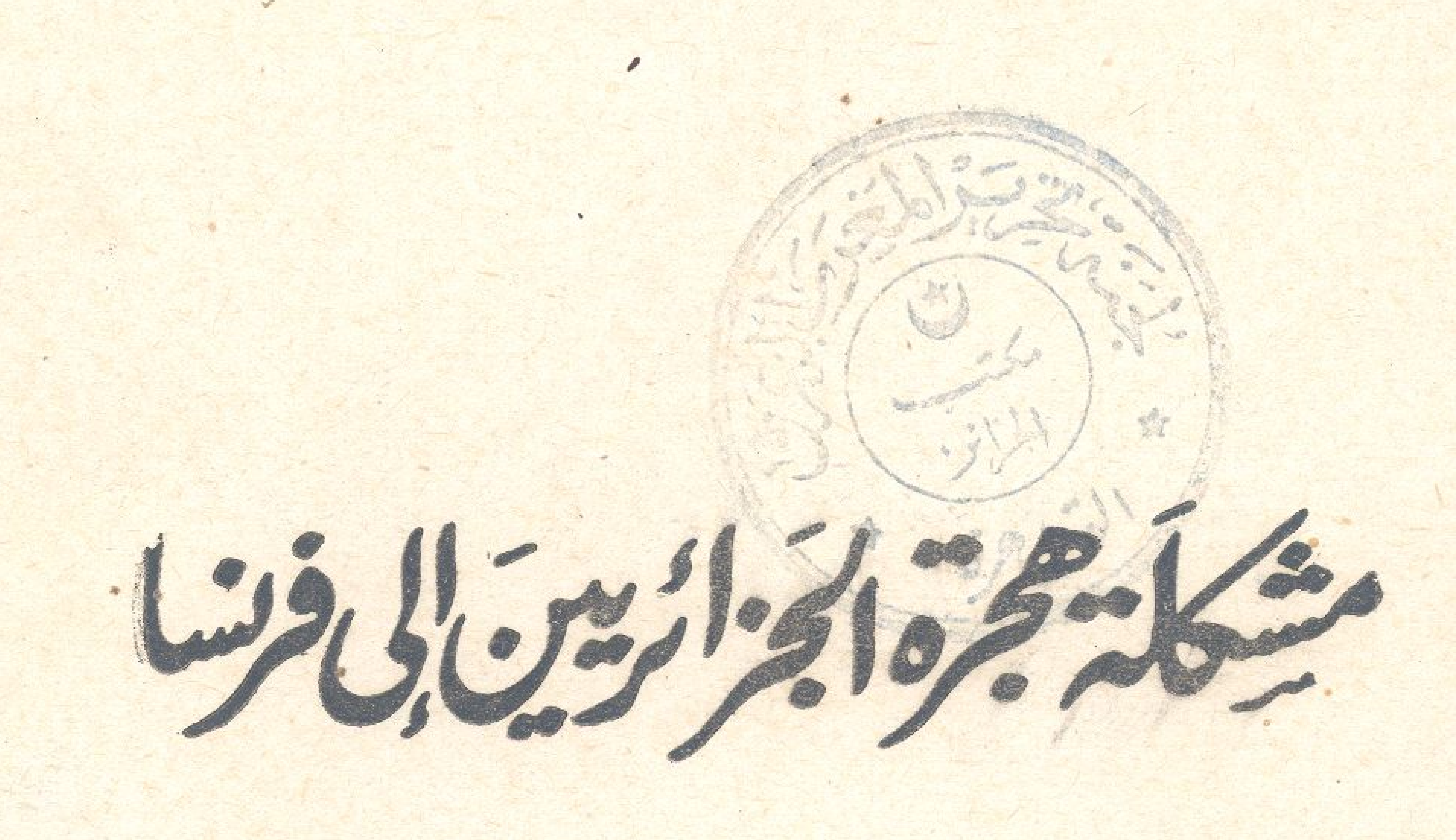
حزب الشعب الجزائرى



مشكلة هجرة الجزائريين الى فرنسا

حزب الشعب الجزائري

مشكلة هجرة الجزائريين الى فرنسا

مقدمة

إن الدراسات والرسائل والمقالات التى تعالج مسألة هجـــرة الجزائريين الى فرنسا أصبحت فى السنوات الأخيرة لا يحصيها العدد فالمشكلة التى أثارتها هجرة مئات الالوف من الجزائريين واقامتهم فى فرنسا باتت من أهم المسائل الاجتماعية التى تشغل الرأى العام سواء فى فرنسا أو الجزائر .

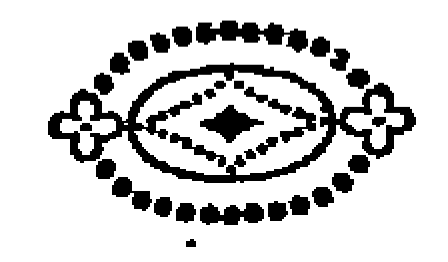
وغايتنا من هذه الدراسة أن ندخل الى ميدان النقاش والبحث فى هذا الموضوع عنصراً جديداً ، يسد ثغرة كانت شاغرة من قبل : وذلك العنصر الجديد هو معالجة المسألة من وجهة النظر الجزائرية أى أن هذه الرسالة تعبير عن لسان حال المهاجر الجزائرى فى فرنسا

وليس مؤلفنا هـذا عمـلا علمياً ، فالوسائل والكفاية تعوزنا فى الوصول الى ذلك المستوى . فاذا كانت فى الكتاب احصاءات ، فانما معلومات تجمعت من مصادر مختلفة ، معظمها جهات اختصاص تستحق كفايتها العلمية الجدية كل تقدير واحترام .

وقد فرضنا على أنفسنا الاختصار ، فاضطرنا ضيق المجال الى الالماع والاكتفاء بالاشارة واللمحة فى مواضع كثيرة كان علاجها يستغرق دراسات طويلة لو أنها وجدت ما تستحق من عناية وهمة .

وقد تعمدنا فى هـذا الكتاب أن نلتزم الجانب الموضوعى فى

إيراد الوقائع ، وان نلتزم الصدق والامانة فى التعليق عليها، فاذاأدى ذلك الى توسيع جبهة المناقشة والبحث ، فقد بلغنا غايتنا التى سعينا اليها حين ألفنا هذا الكتاب : ذلك أن الصراحة والصدق أساسان ضروريان لحسن التفاهم ، وما من غاية أحب الى قلوبنا من تفاهم حسن على أساس صريح



الفصل الاول

تاريخ الهجرة ولوائحها التنظيمية

إننا نهدف قبل كل شيء إلى تقديم صـــورة صادقة لحالة الجالية الجزائرية المهاجـــرة إلى فرنسا ، وللمشاكل التى تواجهها فى الوقت الحاضر . .

بيد أن اهتمامنا بالحاضر ، وبالمستقبل أكثر من الحاضر ، يجعل لزاما علينا مراجعة الماضى مراجعة سريعة ! نستعرض خلالها تاريخ تلك الهجرة وتطوراتها ، لما فى ذلك من فائدة محتومة فى تفهم المشكلة القائمة الآن .

وأن دراسة اللوائح المنظمة لتلك الهجرة فى أطوارها المتعاقبة هوية أن تدلنا على اتجاهات الادارة الفرنسية فى الجزائر والاوساط الباريسية فى معالجة تلك المشكلة ، بوحى من احتياجات اللحظة الوقتية ، وبدافع من المصالح المعينة بالذات . .

فنى حوالى سنة ١٩١٢ بلغ عدد المهاجرين الجزائريين فى فرنسا رقماً يعتد به لأول مرة ، وبدأت فى الظهور التكتلات العمالية الجزائرية هناك . . وتدل احصائيات « مكتب الجزائر » فى ذلك العهد على أن عدد المهاجرين الجزائريين فى فرنسا كان يتراجع بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ ، منهم الفان يعملون فى مصابن منطقة مارسيليا . والف وخمسمائة فى مناجم الشمال ومنطقة كاليه ، والباقون فى منطقة باريس .

وقبل سنة ١٩١٢ كانت توجد منهم جالية محدودة فى مرسيليا تبلغ ١٩٠٠ مهاجر .

وقد بدأت الهجرة الكبرى بمناسبة نشوب حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ ، إذ جندت الحكومة الفرنسية من استطاعت تجليده منهم في « ترحيلات » لسد النقص الذى أصيبت به الايادى العاملة بسبب الحرب ، فبلغ عدد هؤلاء « المرحلين » الجزائريين ثمانية وسبعين الفاً . فكانت هذه هى بداية الطريق الذى سلكه المهاجرون من بعدهم طواعية التماساً للرزق .

وفى سنة ١٩١٩ أعيد المرحلون الى بلادهم ، وبقى من الجزائريين فى فرنسا من قدر عددهم بعشرة آلاف . . ولكن فى سنة ١٩٢٤ قفز العدد الى مائة الف . ومنذ سنة ١٩٢٩ أخذ عدد المهاجرين فى التناقص بشكل محسوس ، فكثر العائدون الى الجزائر، وقل القادمون منها الى فرنسا ، وذلك بسبب ما منيت به فرنسا من أزمة صناعية وتجارية شملت العالم أجمع ، وزادت بسببها البطالة بين العمال .

حتى إذا كانت سنة ١٩٣٧ قدر عدد العاملين فى فرنسا من الجزائريين بما لا يزيد على ٨٥٫٠٠٠ .. ثم نشطت الهجرة شيئاً ما فى سنة ١٩٣٨ فبلغت الجالية الجزائرية فى فرنسا فى ختام هذه السنة تسعين ألفاً

فلما بدأت الحرب الاخيرة تضاءلت حركة الهجرة ، بيد أن انهيار فرنسا العسكرى السريع وعقد الهدنة الانفرادية فى يونيه سنة ١٩٤٠ أوقف ذلك التضاؤل . . الى أن طلب المحتلون عدداً من العمال من شمال إفريقيا ، فراحت السلطات الفرنسية فى الجزائر ترحل منهم من تستطيع ترحيله للعمل تحت إشراف الالمان فى مشروعاتهم بفرنسا وقدرت الحكومة فى سنة ١٩٤٥ عدد المرحلين فى تلك الفترة بثمانية آلاف . .

ولكن يجب أن نلاحظ أن الهجرة فيما بين سنة ١٩٤٢ الى أن

حروت فرنسا كانت معدومة ، ثم استؤنفت نشاطها فى سنة ١٩٤٥ لحاجة فرنسا المحررة الى أيد عاملة تعوض منقص الذى أحدثته فى العمال الفرنسيين من حيث الكفاية ومن حيث العدد أربع سنوات من الاحتلال المرهق . وتوقعت وزارة العمل فى منشورين بتاريخ ١٤ و١٩ مايو سنة ١٩٤٧ أن يبلغ عدد المهاجرين الجزائريين الى فرنسا ٨٥٫٠٠٠ مهاجر على دفعات متوالية . بيد أن الواقع تعدى هذا التقدير الرسمى . . وسنوفى هذه النقطة عند الكلام على حالة المهاجرين فى الوقت الحاضر . .

ولا شك أن جدولا بيانياً للمهاجرين والعائدين وصافى المهاجرين فى كل سنة منذ سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٤٩ سيحدد لنا صورة حركة الهجرة بشكل واضح . وهذه الارقام مأخوذة عن (١) ادارة الأمن العام (٢) الادارة الصحية فى سنة ١٩٤٢ (٣) الادارات العمالية بعد سنة ١٩٤٥

السنة	الراحلون افرنسا	العائدون للجزائر	صافى عدد المهاجرين
١٩١٤	٧٤٤٤	٦٠٠٠	+ ١٤٤٤
١٩١٥	٢٠٠٩٢	٤٩٧٠	+ ١٥١٢٢
١٩١٦	٣٠٧٥٥	٩٠٤٤	+ ٢١٧١١
١٩١٧	٣٤٩٨٥	١٨٨٤٩	+ ١٦١٣٦
١٩١٨	٢٣٣٤٠	٢٠٤٨٩	+ ٢٨٥١
١٩١٩	٥٤٦٨	١٧٤٩٧	— ١١٩٢٩
١٩٢٠	٢١٦٨٤	١٧٣٨٠	+ ٣٤٠٤
١٩٢١	١٧٢٥٩	١٧٥٣٨	— ٢٧٩
١٩٢٢	٤٤٤٦٦	٢٦٢٨٩	+ ١٨١٩٧
١٩٢٣	٥٨٥٨٦	٣٦٩٩٠	+ ٢٢٥٩٦
١٩٢٤	٧١٠٢٨	٥٧٤٦٧	+ ١٣٥٦١
١٩٢٥	٢٤٧٥٣	٣٦٣٢٨	— ١١٥٧٥
١٩٢٦	٤٨٦٧٧	٣٥١٠٢	+ ١٣٥٧٥
١٩٢٧	٢١٤٧٢	٣٦٠٧٣	— ١٤٦٠١

السنة	الراحلون لفرنسا	العائدون للجزائر	صافى عدد المهاجرين
١٩٢٨	٣٩٧٢٦	٢٥٠٠٨	١٤٧١٨ +
١٩٢٩	٤٢٩٤٨	٤٢٢٢٧	٧٢١ +
١٩٣٠	٤٠٦٣٠	٤٣٨٧٧	٣٢٤٧ —
١٩٣١	٢٠٨٤٧	٣٢٩٥٠	١٢١٠٣ —
١٩٣٢	١٤٩٥٠	١٤٤٨٥	٤٦٥ +
١٩٣٣	١٦٦٨٤	١٥٠٨٣	١٦٠١ +
١٩٣٤	١٢٠١٣	١٥٣٥٤	٣٣٤١ —
١٩٣٥	١٣٩١٥	١٢١٩٥	١٧٢٠ +
١٩٣٦	٢٧٢٠٠	١١٢٢٢	١٥٩٧٨ +
١٩٣٧	٤٦٥٦٢	٢٥٦٢٢	٢٠٩٤٠ +
١٩٣٨	٣٤٠١٩	٣٦٠٦٣	٢٠٤٤ —
١٩٣٩	٢٤٤١٩	٣٢٦٧٤	٨٢٥٥ —
١٩٤٠	١٣٩٧٤	٢٧٨٢٤	١٣٨٥٠ —
١٩٤١	٣٠٨٢	٣٥١٧	٤٣٥ —
١٩٤٢	١٣٧٧٣	٢٥٢٤	١١٢٤٩ +
١٩٤٣	—	—	—
١٩٤٤	—	—	—
١٩٤٥	٥٧٧	(؟)	(؟)
١٩٤٦	٣٤٩٢٩	(؟)	(؟)
١٩٤٧	٦٦٢٣٤	٢٢٢٥١	٤٣٩٨٣ +
١٩٤٨	٨٠٧١٤	٥٤٢٠٩	٢٦٥٠٥ +
١٩٤٩	٨٣٣٧٧	٧٥٢٥٧	٨١٢٠ +

ولا شك أن هذا التقدير المركز لموجات الهجرة الجزائرية الى فرنسا من سنة ١٩١٢ يظل ناقصاً إذا لم يسانده عرض للوائح المنظمة لتلك الهجرة ، فانه سيتبين من هذه اللوائح أن الهجرة بين « أرضين فرنسيتين » فيما يزعمون ، بل بين « مقاطعات فرنسية » ظل الى السنوات الاخيرة محل تنظيم وسيطرة ورقابة من قبل السلطات العامة بل لا يزال مبدأ « حرية المرور » محل مناقشة إلى يومنا هذا فى كثير من الأحيان.

وأول نص يتعلق بالمسافرين الجزائريين الى فرنسا هو الذى ورد فى مرسوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٤ ، أى قبل أول حركة هجرة جزائرية فى سنة ١٩١٢ بكثير . ويحتم ذلك المرسوم الحصول على ترخيص بالمرور لكل جزائرى الأصل يريد السفر الى فرنسا. وفى سنة ١٩١٣ أرسلت حكومة الجزائر لجنة تحقيق لدراسة أحوال العمال الجزائريين فى فرنسا ، فعادت اللجنة بثناء عاطـــر على هؤلاء العمال ممن كانوا يستخدمونهم من أصحاب المصانع ، وبتحبيذ تشجيع الهجرة فى المستقبل . وبناء على ذلك صدر فى ١٨ يونيه سنة ١٩١٣ قرار من الحاكم العام بالغاء ذلك التصريح الذى كان يحتم قانون سنة ١٨٧٤ . . وظل الأمر كذلك الى أن أعاد قانون ١٥ يوليه سنة ١٩١٤ العمل بذلك التصريح سيرته الأولى .

وغداة انتهاء حرب سنة ١٩١٤ قفزت الهجرة قفزة كبيرة ، لحذا ذلك بالمستعمرين الفرنسيين المقيمين بالجزائر الى الشكوى لحرمانهم من هـذه الأيادى العاملة النشطة الرخيصة، وطالبوا بمراقبة السفر ووقف الهجرة . فصدرت تعليمات من وزارة الداخلية بتاريخ ٨ و ١١ أغسطس و١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تنظم تلك الهجـــرة العمالية الجزائرية ، وتحتم على المهاجر الجزائرى أن يستخرج تذكرة إثبات شخصية وشهادة طبية بالخلو من الأمراض المعدية والمتوطنة،وشهادة تشغيل . . فكان لهذا الاجراء أثره الفعال ، فهبطت الهجرة الشرعية من ٨٠٠٠ الى ٣٠٠ ، ثم ظهرت على نطاق واسع أعمال التزوير فى هذه الشهادات المطلوبة .

وفى سنة ١٩٢٦ تقدم الجزائريون « بنامى » و« دهان» والسعدى» الى مجلس الدولة فى فرنسا بطلب الغاء هذه الاجراءات المعطلة للهجرة

لأنها مشوبه « بسوء استخدام السلطة » فقضى المجلس في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٦ بالغائها جميعاً لبطلانها ، إذ صدرت عن غير ذى صفة شرعية فى إصدارها ، لأن جهة الاختصاص هى « رئيس الدولة » بما خول اليه من سلطة التشريع للجزائر . .

فعمدت الحكومة الفرنسية فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ باصدار مرسوم بمضمون هذه الاجراءات الملغاة ، ما عدا شهادة التشغيل ، وألزمت المهاجر باستخراج صحيفة سوابق وتقديم ضمان قيمته ١٥٠ فرنكا . .

بيد أن الهجرة ظلت ناشطة مع هذا كله ، مما حدا بالمستعمرين إلى الضغط على الحكومة للتدخل حتى تحد من تيارها الجارف الذى يحرمهم من هذه الايدى العاملة الرخيصة، فترتفع الأجور تبعاً لذلك..

وفى ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم يحتم أن يدفع المهاجر تأميناً قدره ١٢٥ فرنكا ، وأن يحصل على « تأشيرة » تمنح بعد زيارة طبية . .

فكان لهذه الاجراءات هزة استياء فى الدوائر الجزائرية، وتحرك لها النواب الجزائريون المسلمون . . وغضب الجزائريون المقيمون بفرنسا وكانوا فى اجتماع نجمة شمال افريقيا « فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٦ قد طالبوا « بأن يكون سفر العمال الجزائرى الأصل إلى فرنسا بدون قيد ولا شرط » . . وكان اشتراك هذه المنظمة فى « الجبهة الشعبية » الفرنسية ، والدور الهام الذى لعبته الجالية الجزائرية فى منطقة باريس ضد الحركة الفاشية فى سنة ١٩٣٤ ، قد جعلا لغضب هذه الجالية ومنظمتها العمالية قيمة ، فصدر فى ١٨ يوليه سنة ١٩٣٦ مرسوم يبطل كل القيود التى كانت تعرقل الهجرة قبل ذلك التاريخ .

ولم يسكت المستعمرون فى الجزائر ، فأصدرت الحكومة العامة بتاريخ ١٤ أكتوبر و٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و١٣ يناير سنة ١٩٣٧ تكونت منها لوائح الهجرة بالاضافة إلى قرار لوزارة الصحة فى ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ . واتخذت الاجراءات الجديدة صورة اشتراطات صحية وقائية وتأمين مالى نقدى .

ونشبت الحرب ، فصار السفر الى فرنسا من شأن السلطات الحربية . . حتى إذا وضعت الحرب أوزارها وصدرت قوانين ٧ مارس سنة ١٩٤٤ و٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ألغيت هذه القيود من حيث المبدأ . .

ولما كانت سنة ١٩٤٧ قد شهدت انتهاء الحجر على وسائل المواصلات التى كانت محدودة ومقيدة بسبب قلتها لما تخرب منها بفعل القنابل والنسف أثناء الحرب والاحتلال ، فقد نشطت حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وتزايدت إلى سنة ١٩٤٩

وكانت البطاقة الشخصية هى الشرط الوحيد للسفر ، بالاضافة إلى الرقابة الصحية طبعاً . . بيد أن هذه الرقابة المفروضة على جميع « المواطنين » ، كانت تخف إذا طبقت على الفرنسيين حتى يكتفى بشهادة من أى طبيب بالخلو من الامراض المعدية ، وبأن المسافر قد حقن بالأمصال المعتادة . . وكانت تشتد هذه الرقابة عينها حين تطبق على أحد « الاهالى » من الجزائريين المسلمين ، فيتحتم عليهم أن يحملوا « بطاقة صحية » رسمية . وتتذرع سلطات الحجر الصحى البحرى بصيغة اللائحة التى تنص على معاملة خاصة للعمال تختلف عن معاملة رجال الأعمال . . وتستغل هذه التفرقة حسب الهوى ، وحسب زى الشخص ولهجته وشخصيته . .

وبعد ، فهذه خلاصة تاريخية للهجرة ولوائحها التنظيمية ، وهى تسمح لنا فيما نرجو بحسن تصور الحالة الراهنة للهجرة الجزائرية فى فرنسا ، وهو موضوعنا الأصلى الذى سنأخذ فى الخوض فيه فى الفصول التالية . .

الفصل الثانى

الهجرة فى الوقت الحاضر

١ — أرقام واحصاءات

كم يبلغ عدد الجزائريين فى فرنسا ؟

سؤال تعرض الاجابة عنه كثيرون جداً ، وهم على اختلاف وجهات نظرهم ومصادر تقديرهم قد وصلوا إلى نتيجة واحـــدة : وهى أن ذلك العدد لا يمكن تحديده تحديداً موثوقاً به بحال من الأحوال .

وقد حاولت الوزارات المختصة — وهى وزارات الداخلية والعمل والصحة والسكان — أن تحقق فى ذلك الموضوع ، ولكن محاولاتها كانت غير مثمرة ، لأن النتائج لم تكن متطابقة فيما بينها .. فليس فى الامكان تقدير عدد الجزائريين فى فرنســا إلا عن طريق التخمين أو التقدير الافتراضى . .

وعلة ذلك الغموض ليست فقط فى ظروف هذه الهجرة ، بل أيضاً فى نقص الأجهزة الاحصائية لدى الادارات المختلفة . .

وقد شهدت سنتا ١٩٤٨ و ١٩٤٩ حمـــلات صحفية عنيفـــة بصدد الهجرة الجزائرية ، اختلفت فيها وجهات نظر الصحف بحسب معتقداتها السـياسية ، وخصصت الصحف اليومية لتلك المشكلة

مقالات ، بل دراسات مستفيضة . فلننظر فى الأرقام التى قدرت بها بعض تلك الصحف عدد الجزائريين المقيمين فى فرنسا ، والتى زعمت كل صحيفة أنها استقتها من « مصادر رسمية » . .

فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٠ نشرت صحيفة « لاكروا » (أى الصليب) مقالا بتوقيع مسيو بيوسون قدر فيه هؤلاء المهاجرين الجزائريين بحوالى ٤٠٠ ألف .

وفى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ قدرهم مسيو دونون فى « لوب » (أى الفجر) بحوالى ٢٢٠ ألفاً ...

ومما يستحق الذكر أن مسيو « نواى » كان قد كتب فى ٧ مايو سنة ١٩٤٨ فى صحيفة « سى ماتان لى بى » أن عدد المغــاربة من جزائريين ومراكشيين فى باريس لا يقل عن مليون ونصف . بناء على مصادر رسمية ، بخلاف المهاجرين خلسة ...

ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا الرقم العجيب كان منشــوراً فى الصحيفة المذكورة على عمودين . . . للدلالة على مبلغ ما يمكن أن تذهب إليه التقديرات المغرضة .

وكـذلك تختلف تقديرات الهيئات الرسمية ، فوزارة الداخلية تقدر فى سنة ١٩٤٩ عدد الجالية الجزائرية فى فرنسا بحوالى ١٩٤٫٨٠٠ .

أما مكتب الهجرة الوطنى فيقـدرهم فى أول ينـاير سنـة ١٩٤٨ بحوالى ١٧٠ ألفاً . أما « قلم الجزائر » فيقدرهم بربع مليون ...

وتقدر رسالة جان جاك راجيه عن « مسلمى الجزائر فى فرنسا

وفى البلدان الاسلامية ، بحوالى ١٨٠٫٠٠٠ مقيمين فى فرنسا بناء على معلومات رسمية . وأما المسيو موراكيول فيقدرهم فى دراسته عن الهجرة الجزائرية بما يتراوح بين ربع مليون وثلاثمائة ألف جزائرى ...

أما نحن ، فبعد النظر فى هذه التقديرات ومدى اعتمادها على الواقع ، وبعد ما لمسناه شخصياً عدة سنوات بالتجربة الواقعية والمعيشة فى أهم مناطق المهاجرين بفرنسا ، فتقدرهم بما يتراوح بين اربعمائة ألف ونصف مليون . .

وقد جعلنا هذا المدى الكبير بين الحدين الأقصى والأدنى لتقديرنا زيادة فى الاحتياط لدقة التقدير ، وتحرياً للامانة ...

---

٢ — مصدر الهجرة

من أين يأتى المهاجرين ؟ وما هى المناطق التى تعد مصادر للهجرة ؟

الواقع أن مقاطعات الجزائر الثلاث تقتسم مصادر الهجرة قسمة غير متساوية ، فالمناطق الفقيرة تساهم فى انتاج المهاجرين على قدر فقرها وحاجة أهلها إلى العمل .. فأشدها فقراً ومعاناة للأزمة هى أكثرها فى نسبة المهاجرين من أبنائها .

ولهذا كانت « قبيلى » الصغرى والكبرى أكبر مراكز الهجرة ، ومناطق الملية وستيف ومعديد أهمها فى مقاطعة قسطنطينية

أما فى مقاطعة وهران فأهم تلك المناطق ناحية ماذونة وندرومة ومرنية . .

ويلى ذلك فى الأهمية :

فى مقاطعة قسطنطينة : خنشيلة ووادى السمام

وفى مقاطعة الجزائر . بوسعدة وشليلة ومليانه واوليئزقيل .

وفى مقاطعة وهران : سيدى أبو العباس ، وتياره ، وفرنده وتلسان وسان دنى دى سيبج .

والحقيقة أن مقاطعة قسطنطينة هى أشد المقاطعات هجرة وأكثرها تأثراً بها ، فدائرة « بوجى » هاجر منها ثلاثون ألفاً من مجموع عدد السكان الكلى البالغ ٥٥٠,٠٠٠ تقريباً . ودائرة ستيف هاجر منها ٢٦ ألفاً . وأما فى دائرتى بون وفيليبفيل فالهجرة لا تكاد تذكر .

وأما مقاطعة وهران ، فدائرة تلمسان هى اشد الدوائر هجرة ولا سيما ناحيتى مرنيه وندرومه .

وأما مقاطعة الجزائر ، فالموطن الرئيسى للهجرة هو دائرة تيزى أوزوحيث يبلغ عدد المهاجرين من أبنائها أربعين ألفاً . .

وهذه المعلومات العامة التى استقيناها من وثائق أولية نشرتها الحكومة المركزية ، يمكن إكمالها وتنسيقها وتنقيحها بالاستعانة بالاحصائيات الواردة بسجلات الحجر الصحى البحرى فيما بين أول يوليه سنة ١٩٤٦ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

المـــدن	المجموع السنوى للمهاجرين	المتوسط الشهرى
ألجزائر	١٤٤٧	١٢٠
لاغرازجه	٢٥٣٤	٢١١
شليف	٤٢١	٣٥
دراع الميزان	١٤٧٤	١٢٣
الأربعة بن راتن	٢٨٤٨	٢٣٧
جرجرة	١٧٦٨	١٤٧
زفون	٣٤٠	٢٨
تيزى وزو	٩٩٩	٨٣
تيجزيرث	٦٥٣	٥٥
مزرانة	١٠٤	٨
تنيس	١٨٠	١٥
قسنطينة	١٢١٨	١٠١
آفيو	١٩٩٩	١٦٦
هنزت	١٣٠٨	١٠٩
سيدى عيش	٢٢٦٧	١٨٨
سيلة	١٢٣١	١٠٢
عبيد مرسى	٨٢٨	٦٩
معاديد	١٢١٠	١٠٠
مدجانة	١٠٠٦	٨٣
رينو (وهران)	٤١٤	٣٤
جهات أخرى مختلفة	٢١٦٤٠	١٨٠٣
المجموع	٤٥٨٩٥	٣٨٢٤

٣ـ توزيع المهاجرين جغرافيا في فرنسا

الظاهرة البارزة فى هذا الصدد، هى إنتشار المهاجرين الجزائريين فى كافة أنحاء فرنسا إنتشاراً آخذاً فى الازدياد. وقد كان الجزائريون فى مبدأ الأمر يتجمعون فى المدن والمناطق الصناعية ، سـواء فى باريس أو مرسيليا أو مناطق التعدين فى الشمال . ولكنهم الآن يقطنون جميع مقاطعات فرنسا تقريبا . ويندر أن تخلو منهم مقاطعة والواقع أن المقاطعات التى ليست فيها جاليات جزائرية كبيرة هى : الأوب . واللوار ايشير والاندر وفينا والفنسيه .

ويقول الكولونيل كوش فى دراسته عن ظاهرة الهجرة الجزائرية أنه منذ ابريل سنة ١٩٤٦ زادت كثافة الجاليات الجزائرية فى المدن فتغلغل المهاجرون فى مناطق من الريف نائية لم يكونوا قد بلغوها من قبل . مثل مناطق الغرب .

وفى الجدول البيانى التالى توزيع إحصائى للجزائريين بحسب المقاطعات فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ . ونلاحظ أن هـذه الأرقام الرسمية دون الواقع الفعلى ولكنها تعطى صورة تقريبية لتوزيع المهاجرين جغرافيا فى فرنسا .

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
آن	٢٦٣	كانتال	١٣١
اين	١٥٨	شارانت	٠٢٠
آليه	٧١٠	« البحرية	١٢٠
الالب السفلى	١٩٨	شير	٨٩

المنطقة	العدد	المنطقة	العـدد
الالب العليا	٢٩	كورز	٣٥٠
« البحرية	١٣٠	كورسيكا	١١٩
الاردن	١٠٠٤	كوت دو ر	٢٣٠
آرديسين	٢٧٥	كوت دى نور	٦٢
آرييج	١٦١	كريز	٩٦
أوب	٠٢٩	كوردونى	١٢
اود	١٣٨	دوب	٤٤٥
افيرون	٦٣٨	دروم	٥٩
مصب الرون	٦٠٠٠	اير	١١٠
كالفادوس	٥٣٤	اير ايلوار	٦٤
		جّار	٤٢١١
حارون العليا	١١١	البرنيه الدنيا	٢٨
جير	٠٠٧	« العليا	٢٠٩
جيروند	١٤٢٥	« الشرقية	٣٥٩
هيرو	١١١	الراين الادنى	٢٣٨
ايل دنيلين	٨٩	الراين الاعلى	١٢٣٥
اندر ولوار	٢٠٠	الرون	٥٨٤٦
ايزير	٢٨٧٥	الساؤون الاعلى	١١٠
جورا	١٢٠	« واللوار	٣٤٨
لاند	٢٦	سارت	١٢٠
لوار	٦٤٩٩	السافوا	١٢٦٨
لوار العليا	١٤	الساقوا العليا	١٦١

المنطقة	العـــدد	المنطقة	العـــدد
لوار الدنيا	١١٥	السين الادنى	٨٠٣
لـــو وجارون	٢٥	« والمارن	٥٧٤
لواريه	١٦٣	السين والسين والاواز	٢٢٥٦٤
لو	١١٥	اى سفير	٣
مانش	٢٤	سوم	١٠٧
مارن	٧١	تارن	٢٤٠
مارن العليا	١٥٤	تارن وجارون	٢٨
ماين	١٢	فار	٣٩٦
ميرت ايمو	٣٥٨٦	ناحية بلفور	٣٠٧
مـــيز	٤٥	فوكليز	٧٠٣
مور بيهان	٤	فينا العليا	٢٧١
موزيـل	٥٦٠٠	ايون	٥٩
نيفـر	١٥٣	فـــوج	٢٦
اور	٩٥٩٦	المجموع الـكلى	٨٩ر٢٨٠
نواز	٦٥٩		
اورن	٢١		
بادى كاليه	٣٢٧٠		
بوى دى دوم	٦٣٦		

فاكـبر هذه الجاليات موجود فى منطقة باريس ومارسيليا وما حولها ، وآليس وكوم الـكبرى وسان اتيين وسان شامون وبوردو ومناجم الشمال ومنطقة ليل وفى الشرق ولا سيا فى ميرت والموزيل .

ومنذ سنة ١٩٤٦ بدأت التجمعات حول مناجم البوتاس بمنطقة ميلوز وحول شوشومنيليار ، حيث تستخدم مصانع « بتجو » عدداً كبيرا من العمال الجزائريين .

وأكبر الجاليات قطعا جالية باريس وضواحيها ، فعدد الجزائريين هناك بناء على أوثق الاحصاءات حوالى ١٥٠ ألفاً ، ٤٠ ٪ منهم فى قلب باريس ، و٦٠ ٪ فى ضواحيها .

وفيما يلى جدول تفصيلى لهذه الجالية الباريسية فى نوفمبر سنة ١٩٤٩

فى أقسام باريس		فى الضواحى	
قسم أول	٤٠٠	الفورفيل	١٠٠٠
قسم ٢	٤٠٠	اوبرفيليه	٣٥٠٠
قسم ٣	٢٠٠٠	انيير	٣٠٠٠
قسم ٤	٢٠٠٠	بوبنير	١٥٠٠
قسم ٥	٣٠٠٠	بولونيا بيان	٥٠٠٠
قسم ٦	٥٠٠	شوازى ليروا	١٠٠٠
سم ؟	٥٠٠	كليشى	٣٠٠٠
قسم ١٠	١٥٠٠	كولومب	٨٠٠
قسم ١١	٢٥٠٠	كوربفوا	١٢٠٠
قسم ١٢	١٥٠٠	درانسى	١٠٠٠
قسم ١٣	٣٠٠٠	جنفييه	٤٠٠٠
قسم ١٤	١٥٠٠	جنيتى	٥٠٠
قسم ١٥	٤٠٠٠	اسى لينولنو	٢٠٠٠
قسم ١٧	٢٥٠٠	افزى	٢٠٠٠

قسم ١٨	٥٥٠٠
قسم ١٩	٣٥٠٠
قسم ٢٠	٣٥٠٠
المجموع	٣٧٠٠٠

كرملين بستر	٥٠٠
لفالوا بيريه	١٨٠٠
ليليلاه	١٠٠٠
مونترى سوبوا	١٤٠٠
نانتر	٥٥٠٠
بيتــو	٣٠٠٠
سان دنى	٣٥٠٠
سان أوان	٢٠٠٠
فانف	١٠٠٠
فترى	٥٠٠
فاكسين	٥٠٠
المجموع	٥٠ر٢٠٠

٤ ـ التوزيع المهنى

ان الجزائرى الذى يهاجر إلى فرنسا فى الغالب من طبقة العمال الزراعيين ، وإذا كانت قد سبقت له الخدمة فى المدن ، فهو من العمال فلنر الآن ما هى الأعمال التى يمارسها حين يحل بأرض فرنسا ، أو من باب أولى الأعمال التى تفتح له أبوابها هناك .

ويتضح من بيانات وزارة الداخلية عن شهرى ابريل ومايو سنة ١٩٤٩ ما يلى

عمال	١٠٢ر٢٠٠
تجار	١٠ر٨٠٠
موظفون	١٠٠
مهن حرة	٢٤٠٠
عمال زراعة	٧٠٠
طلاب	٨٠٠

وفى دراسة قام بها مسيو جان ويدلوخر وظهرت فى مجلة « جين باترون » فى عدد نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وردت الاحصاءات الآتية عن تقسيم العمال بحسب أعمالهم

الزراعة	٩٣١
مناجم ومحاجر	٢٠٨٣
كهرباء مائية	٣٣٥٤
نسيج	٣٦٢٥
اعادة البناء	٣٩٠٤

صناعات كيماوية	٨٢٧٢
الزيوت	١٠٧٤٨
اشغال عامة	١٣٧٦٠
صناعات ميكانيكية كهربائية	١٤٥٤٨

ونلاحظ هنا أن التكتل الجزائرى فى المصانع الكبرى قد زاد فبعد أن كان فى مصانع رينو ١٦٠٠ فى سنة ١٩٣٩ ، صار عددهم هناك فى يونيه سنة ١٩٣٩ (٣٢٠٠) .

ومعظم الجزائريين العاملين فى فرنسا من غير المهنيين أو المؤهلين فنياً ، فهم عمال عاديون لا فنيون فى الغالب . وإن كان بعضهم يسعى إلى كسب مؤهل فنى فى الكهرباء أو الحدادة أو البرادة أو ما إلى ذلك ولكن فى حدود ضيقة طبعاً ، وبنسبة لا تكاد تذكر . . فهذه النسبة فى منطقة باريس لا تعدو واحداً فى المائة .

وان أعداد العمال الجزائريين فى فرنسا إعداداً مهنياً فنياً من أكبر المشاكل التى تشغل الأذهان ، والتى تحب السلطات العامة أن تبدى اهتمامها بها .. فهذه ميزانية وزارة المعارف عن سنة ١٩٥٠ تتضمن باباً خاصاً عن « الاعداد المهنى للعمال الافريقيين الشماليين بفرنسا » وقد خصص لهذا الباب ستة ملايين فرنك ، وهو مبلغ قصد به ذر الرماد فى العيون ، والتظاهر بالأقدام على عمل شىء ، بينما تعتزم الساطات ألا تعمل شيئاً على الاطلاق .

وأن أهم ما يستلفت الأنظار فى البيانات السالفة هو قلة عدد الذين يعملون فى الزراعة من الجزائريين فى فرنسا . . خلافاً لما كان ينتظر ، فان الغالبية الكبرى من هؤلاء المهاجرين عمال زراعيون بحكم النشأة .

وفى رأينا أن تفسير ذلك يرجع إلى أن الريف الفرنسى لا تنقصه الأيدى العاملة بقدر ما تنقصه الصناعة الزراعية أو الآلات . . . فلا يحتاج المزارعون الفرنسيون إلا إلى مساعدات موسمية . وغالباً ما يتخيرون أولئك المساعدين من أصل مراكشى .

وقد ورد فى بيان لوزارة العمل فى مطلع سنة ١٩٤٩ ان عدد العمال الزراعيين الجزائريين فى فرنسا ٦٠٠ — وهو رقم أقل من الواقع طبعاً — مقسمين على النحو التالى :

الجيروند	١١٠
ايرو اللوار	٥٥
ميرت وموزل	٤٠
موزيل	٢٠
سين ومارن	٣٦
البير	٣٢
مصب الرون	٢٩
ايزير	٣٢

كما جاء فى هذا البيان ان من الجزائرين ثلاثة مزارعين يشتغلون لحسابهم الخاص .

والتجار أقل عدداً من العمال بكثير . ومعظمهم تجار مشروبات وأصحاب مطاعم . ويوجد منهم ٦٠٠ فى منطقة باريس . ومائة فى مارسيليا ومنطقة ليون . وثلاثين فى « بوردو »

وأكثر فروع التجارة الأخرى شيوعاً هى التجول بالسجاجيد والتحف الجزائرية . وبالفاكهة والخضر والنقل .

أما الموظفون فعددهم قليل جداً ، وأ كثرهم يعملون فى إدارات البوليس والاذاعة العربية وما إلى ذلك . .

وأما الطلاب فأ كثرهم طبعاً فى باريس ، ويقدرون هناك بحوالى ٢٥٠ طالباً مسجلين رسمياً فى الكليات والمعاهد والمدارس . . وهم يقبلون على الفروع الآتية مرتبة بحسب أهميتهـا العددية : العلوم ، والطب ، والحقوق ، والآداب ، والصيدلة، وطب الأسنان

وبعد هذه اللمحة عن التوزيع المهنى للمهاجرين ، نعرج على عرض موضوعات البطالة والجرائم . وقد ربطنا بين هاتين المسألتين لاعتقادنا أنهما متصلتان من أ كثر من وجه واحد

٥ ـ البطالة والجرائم

جاء فى تقدير لوزارة الداخلية بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٩ ان عدد المتعطلين من الافريقيين الشماليين يبلغ ٨٠٫٤٠٠ منهم ٧٥٫٠٠٠ جزائرى . وقد اعترفت الدوائر الرسمية أن هذا الرقم أقل من الواقع بكثير .

فهذا مسيو ديد لوخر يكتب فى صحيفة « جين باترون » فى عدد نوفمبر سنة ١٩٥٠ أن مئات الألوف من الأفريقيين الشماليين المقيمين بمنطقة باريس لا يعمل منهم بصفة منتظمة فى مصانعها إلا ٢١٫٠٠٠ فقط

وفى القسم الثامن من باريس اتضح أن ٧٠ ٪ من المسجلين فى كشوف المتعطلين من الجزائريين .

ويجب أن نذكر فى هذا المقام انه لا يسجل فى تلك القوائم التى يتقاضى أصحابها تعويضاً عن تعطلهم ، إلا من أقاموا فى دائرة القسم ستة أشهر على الأقل بصفة متصلة . . فلابد أن عدد المتعطلين الفعلى لا الرسمى أكثر من هذا الرقم بكثير . .

وفى مارسيليا قدر عدد الجزائريين المتعطلين فى سنة ١٩٤٩ بأربعة آلاف .

والحالة التى عليها هؤلاء الجزائريون الغرباء المتعطلون مما يفتت الأكباد . فهم حيارى يضيعون ، كالغرق فى اليم ، لا يقر لهم قرار يمرون صفوفاً طويلة أمام مكاتب الخدمات ، ومكاتب مكافحة البطالة أو يجلسون فى العراء تحت سماء رطبة كثيرة الغيوم لم يألفوها فى بلادهم ، ولكنهم لا يجدون المأوى .

ولم يفلح فى التقليل من هذه المظاهر الشنيعة للشقاء والحاجة الملحة ، ما يقوم به بعض أفراد الجالية من المساعدة الفعالة ، فكم من عامل يعول عدداً من مواطنيه المتعطلين . وكم من صاحب مطعم يبذل الوجبات المجانية لبنى جلدته المساكين ... الا أن عـــدد المشردين بلا مسكن ولا مورد عدد ضخم ، لهذا وجدت نسبة معينة من الجرائم فى أوساطهم . فنرى بعض من بلغوا منهم سناً ناضجة دون أن يقترفوا « سابقة » يعاقب عليها القانون ، وقد أقدموا على مغامرات سرعان ما يقلعون عنها بمجرد عثورهم على عمل يكفل لهم حياة سوية ، فيشبعهم من جوع ، ويأويهم من عراء ، ويكسوهم ويعول أسرتهم الكبيرة العدد التى تركوها وراء ظهورهم فى الجزائر بحثاً عن لقمة القوت ...

وكم من مرة نشطت فى فرنسا حملة كبيرة فى صحفها ضد ما يسمونه « الخطر الأفريقى » و « عصابات الجزائريين » . . بل لقد صورت الصحف فى سنة ١٩٤٨ الحالة فى صورة « خطر قومى » .

ويسهل على المرقق أن يعرف ماذا وراء هذه الحملات من البواعث إذا لاحظ أنها لا تطالب بعلاج إلا إذا كان استثنائياً ، من قبيل تنظيم الهجرة والحد منها ، وإنشاء بوليس خاص للجزائريين ، فهى حملات مغرضة متعصبة .

ولنحتكم إلى الأرقام : فى ابريل ومايو سنة ١٩٤٩ كان فى سجون فرنسا من الافريقيين الشماليين ٢٢٠٠ شخصاً بالضبط . وهو عدد ضخم بالتأكيد ، ونسبته إلى مجموع المهاجرين (٤٠٠٫٠٠٠) كلنسبة واحد إلى ١٨١ . بيد أن عدد المعلمين فى ذلك الوقت فيه التبرير الكافى لذلك .

وإذا رجعنا إلى بيانات محافظة باريس ما بين أول يناير وآخر سبتمبر سنة ١٩٤٩ وجدنا الأرقام التالية :

الجريمة	المقبوض عليهم من ابناء افريقيا الشمالية	المجموع
خيانة الأمانة	١٨	١٢٠٠
ضرب واصابات بجروح	١٦٢	١١٣٠
سرقة	١٦٤	١٣٩٥٥
غش واحتيال	٢٤	٧٩

ولا شك أنها أرقام بليغة فى دلالتها على أن السرقة ليست فنا اختصاصياً لأبناء أفريقيا الشمالية كما تزعم بعض الحملات الصحفية .

وإذا كانت نسبة المتهمين بالغش والاحتيال تبدو مزعجة ، فان مبرر ذلك ولاشك هو ارتفاع نسبة الجهل بين مجاهلين غرباء محرومين من الموارد ، وواقعين تحت ضغط شديد من رجال الادارة . . كما يجب أن نذكر أن معظم المقبوض عليهم فى جرائم الغش يعملون وسطاء لتجار غشاشين يختفون ورائهم ويستغلون حاجتهم للقوت ، فيفلتون من العقاب ، بينما يقع الافريقيون فى شراك البوليس .

٦ ـ المسكن

والآن كيف يقطن العمال الجزائريون ؟

الواقع أن هـــذا الموضوع قد يكون من أبشع وجوه مشكلة الهجرة الجزائرية . فهذا رئيس مكتب الخدمات الاجتماعية لأفريقيا الشمالية يعلن فى مبدأ سنة ١٩٤٥ أن هنـاك خمسة آلاف من أبنـاء أفريقيا الشمالية بدون مأوى ، فى منطقة باريس وحدها . .

ومعنى هذا أن ذلك العدد الضخم مطالب بأن يواجه فى كل مساء مشكلة قضاء الليل ، اما تحت قنطرة ، أو على شاطىء السين ، أو فى الضواحى على هامش الطريق .. إذا كان الوقت صيفاً ، اما إذا اشتد برد الشتاء فلا مناص من التنقل بين المقاهى الجزائرية سائلين المأوى والضيافة . . وما الضيافة إلا الاستلقاء على الأرض ، تحت المناضد والمائد ، بعد أن يتكرم آخر زبون بمغادرة المقهى .

* * *

فلندع الآن هؤلاء ، لنرى كيف يقطن أولئك الذين لهم مساكن وسنرى أن حالهم ليس خيراً من حال من لا مأوى لهم بكثير . فهناك فريق منهم يعيش فى الأقبية تحت المنـــازل ، وهى أمكنة منخفضة رطبة كان المفروض أن تكون مخازن للخمر أو للبضائع وليس لها من المنافذ التى تسمح بالتهوية إلا باب واحد يفضى إلى الطريق العام . .

وهناك مطاعم شعبية تعد فى أقبيتها أسرة للنوم ، و ليست هذه الاسرة إلا موائد من الخشب . وأما الطريق إلى هذه الأقبية فهو

السلم الداخلى الذى يوحد وسط قاعة المطعم . . وأما المنافذ التى تصلح للتهوية فلا وجود لها . ومتوسط من ينامون فى كل قبو نحو خمسين جزائرياً !

ويجب أن نذكر هنا ان الأسرة مشـــغولة دائماً طول الأربع والعشرين ساعة ، لأن عمال الليل يسلمونها لعمال النهار وهكذا دواليك !

ولا لزوم طبعاً للكلام عن الشروط الصحية فى هذه الجحور . فلا ماء ، ولا هواء ، بل ولا أضاءة صناعية من أى نوع فى معظم الأحيان .

وان الناظر إلى الطرق المفضية إلى أبواب باريس ليرى أكواخاً من الورق المقوى ، تشبه بيوت الجزائريين ، إلا أنها ضعيفة أمام المطر المنهمر الذى ينفذ من سقوفها وجدرانها ونوافذها المحطمة الزجاج . وهذه هى « الفنادق الجزائرية » المزعومة !

وما هذه الفنادق من الداخل ؟

انها حجر ضيقة بلا أسرة ، ينام فى كل حجرة منها عشرة مواطنين يجمع بينهم الشقاء . . وكثيراً ما تنوء بهم الأرض الخرعة فيستفيقون على سقوطهم فى قبو البناء الواهى !

ولسنا نتجنى ، فهذا ما ذكرته صحافة باريس فى ٣ مارس سنة ١٩٥١ ..

* * *

وكثيراً ما نسمع كلاماً عن سعى الجهات الادارية لتخفيف هذه الحالة أو علاجها . فلنر ماذا صنعوا فى هذا الصدد :

فهذا مدير الخدمات الاجتماعية فى محـــافظة السين يعلن فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أن ١١٣٠ جزائرياً قد تم ايواؤهم فى المساكن الخاصة التى أقامتها ادارته ... وعدد هذه المساكن خمسة. أحدهما فى شارع ليكونت، والآخر فى شارع توكفيل، والثالث فى جنفيبه، والرابع فى بولونى بلانكور. والخامس فى نانتر.. علاوة على مسكن الصليب الأحمر فى القسم الخامس عشر، ويحتوى على مائة سرير أو أكثر قليلا..

ولا نريد أن نطيل الكلام على المستوى الصحى، فيكفى أن نذكر أن العدد المعقول لمن يصلح لهم كل مسكن أقل بكثير من العدد الذى يحشو فيه حشوا. كما أن التغذية والخدمة تحتاج إلى تحسينات . . . فلا تعد هذه المساكن حلا للمشكلة.

وقد جاء فى ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٥١ مبلغ ١٣٠ مليون فرنك مخصصة للمساكن الخاصة بابناء شمال افريقيا. وهو مبلغ تافه جداً بالقياس إلى جســـامة المشكلة التى يتعرض لها المشروع الحكومى . .

* * *

هذا فى باريس. أما فى الأقاليم فالحالة أسوأ بكثير. فهذه ليون مثلا لم تجد علاجاً للمشكلة إلا اقامة ثكنة ذات أسوار عالية، تضم ١٤٠٠ عامل، ومتوسط سعة الحجرة الواحدة مائة جزائرى! وهم ينامون على ألواح من الخشب تعلوها حشايا من «الكرينة» الجافة بدون ملايات أو أغطية. وأجرة هذا المسكن الحقير ٢٥٠ فرنكا فى الشهر.

وأفنية الشكنة طافحة بالماء العفن الراكد المتخلف عن الأمطار والحمامات ودورات المياه مقامة فى العراء . . وليس هناك سوى ٧٥ صنبوراً لهؤلاء الألف وأربعمائة انسان .

هذا فى ليون . فماذا فى حرينوبل ؟

المساكن المخصصة هناك لأبناء شمال افريقيا عبارة عن ثكنات كانت مخصصة للجيش الانجليزى فيما مضى .

وماذا فى الهافر ؟

ان مساكنهم عبارة عن معسكر قديم للأسرى فيه أكواخ متناثرة . .

وماذا فى آر سير موزيل ، وهى المدينة التى يعمل الجزائريين فى مصاهرها وأفرانها المعدنية ؟

هناك معسكر مقام من الخشب القديم الذى نخره السوس وأتلفه المطر ، بحيث تغدو الأكواخ بالوعات قذرة عندما تسوء الحالة الجوية وأما المدافىء — وهى لاغنى عنها فى هذه المنطقة الشديدة البرد — فغير صالحة للاستعمال . . وسعة الحجرة فى ذلك المعسكر متران فى أربعة ، ويعيش فيها خمسة أشخاص !

وفى مارلباخ — على الموزيل — يعيش مئات الجزائريين فى أكواخ خشبية مقامة فى الأطراف بعيداً عن قلب المدينة .

والواقع أن معظم معسكرات أبناء شمال أفريقيا فى حوض الموزيل كانت معسكرات اعتقال أقامها الألمان لتعذيب أعدائهم وأسراهم .

وطبيعى أن هذه الطريقة المتبعة فى حشد الجزائريين فى معسكرات لا تسمح لهم بالحد الأدنى من الراحة ، ولا تسمح

لأقاربهم أو أصدقائهم بزيارتهم فى محال اقامتهم

ونحب أن يلاحظ القارىء انه بجوار هذه الأكواخ الحقيرة تقيم السلطات المختصة نفسها بيوتاً جاهزة بها كل وســائل الراحة الحديثة ، ومخصصة للعمال المجلوبين من إيطاليا .

٧ ـ وسائل المعيشة

ان التقسيم المهنى والجغرافى للجزائريين المهاجرين إلى فرنسا يلازمه تقسيم آخر طبيعى بحسب الموطن الأصلى للمهاجر، فالجزائرى حين يهاجر إلى فرنسا غالباً ما يبحث عن قريب له أو أقارب أو مواطنين من بلده أو أقليمه أو قريته فيعيش معهم ليستأنس من وحشة ويتعاون معهم على إيجاد سبيل للارتزاق.. وغالباً ما يحترف حرفتهم التى اتخذوها لأنفسهم فى المهجر.

وفى دراسة للمسيو « راجيه » بيانات طريفة فى هـذا الصدد، نورد منها الأمثلة التالية.

فالمهاجرون الذين جاءوا من مركز « تيزى أوزو » بالجزائر نجدهم موزعين على بلاد فرنسا بحسب بلاد ذلك المركز كالآتى:

أهالى جرجورة : فى باريس ومتز وتيونفيل والسـار وكليرمون فران

أهالى فورناسيونال : فى الشمال، والشمال الشرقى والشرق، وفى باريس (قسمى ٣ و ٤ على الخصوص.)

أهالى دير الميزان : فى باريس وجاردان وانزان وفاسـييه وسان شامون وفيرمينى وبوردو وليل والزاس.

* * *

وأما جزائر مركز « بوجى » فلدينا عنهم المعلومات الآتية:

أهالى جرجور : فى باريس ونوازى ليسيك وأليس والموزيل

أهالى الصمام : فى باريس وليون ومارسيليا وليل وسـافوا واللوار.

أهالي مرسى : فى باريس ومارسيليا وأليس وسان اتبين .

* * *

ومهاجروا مركز « ستيف » موزعون على الوجه الآتى :

أهالى سميلة : فى باريس وليون وسان اتبين وسان فون ودينان
أهالى يبسان : فى باريس وسان اتبين وليل .
أهالى معديد : جنسيا ، ودينان ، وجنفييه .

* * *

ومهاجروا تلمسان وما حولها موزعون هكذا :

أهالى ندرومه : فى باريس وليون والشمال .
أهالى مرنيه : فى الشمال والموزيل وباريس وليون .
أهالى رينو : فى مصب الرون وفوكلين والالب البحرية الخ .

ولا شك أن تجمع الجزائريين المهاجرين فى هذه الوحدات المترابطة برباط القرية أو القبيلة أو القرابة ، تخفف عنهم تعاسة حياتهم الشقية فى تلك المعسكرات ، فهم هناك على غرار ما كانوا فى وطنهم ، بين أبناء العم ، يطبخون فى قدر واحدة ، ويتعاونون فى سد نفقاتهم ، ويسوون خلافاتهم فيما بينهم على عرف قبيلتهم ، ويتحدثون لغة بلادهم ، ويتلقفون أخبار الوطن : فالمعسكر قطعة من الوطن المحبوب .

ويتجلى هذا التعاون الوثيق فى أعظم مظاهرة فى الاشتراك فى مصاريف الجنازة الاسلامية لمن يموت ، وجمع الاكتتاب لإعادة رفاته إلى أرض الوطن كى يدفن فيها .

ويلاحظ أن العامل الجزائرى ميال بطبعه للاقتصاد ، لأنه هجر بلاده ليحصل على اللقمة ، فهو لا يستطيع أن يكون مبـــذراً لذلك الذى لقى عناء شديداً كى يحصل عليه .

ويقدر مجموع ما أرسل بحوالات البريد من جزائرى فرنسا إلى عائلاتهم فى الجزائر فى سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٧ مليار فرنك . . بخلاف ٦٠٠ مليون عاد بها أصحابها شخصياً إلى وطنهم المحبوب .

وفيما يلى بيان تلك المبـالغ المحولة بالبريد موزعة بحسب مناطق الجزائر .

البـــلد	عدد المهاجرين	عدد الملايين	المتوسط بالفرنك
الجزائر	٤٩٠٤١	١ر٨٢٩ر٩	٣٧ر٢٠٠
وهران	١٥٤١٤	٠ر٥٨٦ر٩	٢٦ر٣٠٠
قسنطينة	٧[illegible]٤٤٥	١ر٩٦٦ر٣	٢٦ر٤٠٠
المناطق الجنوبية . .	٣٤٥٥	٨٩ر٦	٢٥ر٩٠٠
	١٤٢٣٦٥	٤ر٤٧٢ر٢	٣١ر٥٠٠

والمتوسط السنوى الأعلى لابناء مركز تلمســـان ، ويبلغ ٥٤ر٠٠٠ فرنك للمهاجر التلمسانى الواحد . ويليهم أبناء تيزى أوزو

وتفسير ذلك أن أبناء تلمسان بينهم تجار استوطنوا فرنسا من زمن بعيد واثروا ثراء كبيراً . .

وأقل متوسط هو متوسط أبناء مليانه (١٨٠٠ فرنـكا) . .

* * *

وسنرى فيما بعد أن أغلبية الهجرة الجزائرية الساحقة من الذكور

ولكن هناك مع ذلك تجمعات أسرية جزائرية فى فرنسا لا يستهان بعددها . ومعظم هذه « الخلايا » الأسرية ناجحة عن زواج مختلط

ولا يعنينا فى هذا المقام تفسير مدلول هذه الظاهرة الاجتماعى أو السيكولوجى ، فتلك أمور تستحق أن تنصرف الجهود لدراستها على انفراد دراسة مستفيضة . وانما يعنينا الأرقام والاحصاء .

ففى سنة ١٩٣٠ ذكر المسيو ماسينيون أن ٧٠٠ جزائرى قد تزوجوا فى فرنسا زواجاً شرعياً ..

وقد حصلنا أخيراً على احصائيات تصل بنا إلى سنة ١٩٤٨ ، استقيناها بناء على النظام الذى يقضى بوجوب تسجيل الزواج على هامش سجل المواليد فى مسقط رأسه . وهذه هى الأرقام مرتبة بحسب المقاطعات :

المقاطعة	عدد الزواج المختلط
قسطنطينة	٢٤٣٩
الجزائر	٢٣٠٦
وهران	٧١٠
مناطق الجنوب	٢٠٤
المجموع	٥٦٥٩

ومن المؤلفين من يرفع هذا الرقم إلى ٧٠٠٠ أو ٨٠٠٠

ومثل هذه الزيجات ينجم عنها اشكالات اجتماعية لا تخفى ، وليس هنا مقام التعرض لها ، فضلا عن الاشكالات القضائية التى كثيراً ما تحار المحاكم فى حلها . لأنها لا تدرى أى نظام تطبق على الطرفين ، أهو النظام التضامنى فى الأموال ، أم نظام الحقوق المنفصلة

فيها ، وما إلى ذلك كثير ...

وتبرز أمامنا أيضاً مسألة جوهرية : هى تأثير الوالد على أطفاله دينياً . فهذا التأثير نسبي قطعاً ، فهو يختلف بحسب البيئة الاجتماعية قبل كل شيء ، ولكن الاتجاه العام المعقول هو ما تأمر به الشريعة الاسلامية ، إذ تسمح بالزواج المختلط بشرط أن يعتنق الأطفال الاسلام ويشبوا على تعاليمه .

ولهذا السبب سجلت فى مواليد منطقة باريس بين سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٤ خمسة عشر ألف ولادة لأطفال مسلمين بين ذكور وأناث ولدوا من زيجات مختلطة . كما سجل جامع باريس فى الفترة عينها ستة آلاف حالة « ختان » شرعى . فاذا راعينا أن عادة الالتجاء إلى الأطباء لاجراء هذه العملية بدون واسطة المسجد قد أخذت فى الانتشار فى السنوات الأخيرة ، قدرنا أن هذا العدد أقل قطعاً من العدد الحقيقى للأطفال المسلمين الذكور .

والجالية الجزائرية فى فرنسا مشهود لها بتمسكها الشديد بأهداب الدين . ولهذا صارت المساجد القليلة والزوايا الموجودة بفرنسا تضيق بهم ولا تكفيهم لاقامة شعائر دينهم الحنيف . . فالى جوار مسجد باريس الكبير توجد زوايا فى ليون ومتز وليل . . كما يوجد أئمة فى بوردو وسان اتيين وكان .. بيد أن معظم الجزائريين ينفرون من هذه الأماكن الرسمية التى للحكومة عليها تأثير مباشر . .

ولذلك نرى العمال الجزائريين يبنون بأيديهم زوايا بسيطة فى معسكراتهم ، ثم يجمعون الاكتتاب لدفع مرتب رجل يختارونه من بينهم لورعه وتفقهه فى أمور دينه ، كى يكون اماماً لهم وأستاذ للشرع وكتاب الله .

ومعظم الجزائريين يصومون رمضان ، إلا من كان يعمل منهم بالنهار عملا مرهقاً يجعل الصيام والعطش مشقة كبيرة . . ولكن هؤلاء المفطرين غالباً ما « يعتدون » ، أى يصومون عدة أيام أخر حينما يعودون إلى الجزائر بعد انتهاء هجرتهم ...

وشرب الخمر بينهم أشد انتشاراً مما هو بين مسلمى بلاد الجزائر نفسها لأسباب غير خافية ، مثل العزلة الاجتماعية ، بيد أن شرب الخمر لا يصل بين هؤلاء المهاجرين إلى الحد الذى يعتبر به شذوذاً خطراً . . ولا سيما أن هناك رأياً بين المفسرين يقول بجواز شرب الجعة (البيرة) .

ويقابل هذا أن شباب المهاجرين الجزائريين يزدادون كل يوم إقبالا على وجوه مظاهر التقدم الاجتماعى ، مثل الرياضة البدنية والثقافة والنشاط الاجتماعى . فهناك نادى مولوديا الرياضى فى باريس ونادى الكشافة الجزائرية ، ونوادى كرة القدم والفن المسرحى الجزائرى فى مونبليار . وهناك أيضاً جمعيات ثقافية فى ليون ومرسيليا وسان اتيين ، وناد للمصارعة فى ليون .

ولا ننسى أن ننوه باتحاد الطلبة المسلمين أبناء شمال افريقيا بباريس . وفروع ذلك الاتحاد فى الأقاليم . فلهذا الاتحاد أثره الباهر فى الجالية الجزائرية ، الأمر الذى شهد به الجميع .

وقد افتتح ذلك الاتحاد مقراً فى باريس به مطعم ، كما يمد يد المعونة لجميع أعضائه من جميع الوجوه : اجتماعياً وثقافياً وجسمانياً ...

الفصل الثالث

الخصائص العامة للهجرة الجزائرية

للهجرة الجزائرية ثلاث خصائص عامة : أولها هجرة الذكور والشبان . وثانيها : الهجرة المؤقتة . وثالثها الهجرة غير المنظمة .

١ — هجرة الذكور والشبان

الغالبية العظمى من مهاجرى الجزائر من الذكور ، فالمهاجرات الجزائريات قليلات العدد بحيث لا يكاد يستحق الذكر ، فالى سنة ١٩٣٩ لم يكن ذلك العدد يجاوز الأربعين أمرأة ، وتدل المباحث التى أجريت منذ سنة ١٩٤٨ على أن ٧٦٨ أمرأة هاجرن مع أزواجهن ، منهم ٢٣٤ من مقاطعة الجزائر و ٢٩٣ من قسطنطينة و ٢١٣ من وهران و ٢٨ من مناطق الجنوب .

أما الأطفال فقد أخذ عدد المهاجرين منهم يزداد أخيراً . فبلغ بحسب إحصاء سنة ١٩٤٨ — ١١٥٠ طفلا من جميع بلاد الجزائر وقد لوحظ أن عائلات جزائرية قد استقرت بنسائها وأطفالها فى مرسيليا وليون وباريس .

وفى مصانع رينو عاملتان جزائريتان ، كما تدير بعض النساء المقاصف مع أزواجهن ، وتبيع أمرأة جزائرية الخضر والبقل فى القسم الخامس عشر بباريس . أما عدد الطالبات الجزائريات فلا يتعدى العشرة فى طول فرنسا وعرضها .

فما متوسط عمر المهاجر الجزائرى ؟ إن مصلحة الحجر الصحى البحرى تقول ان ٨٠ ٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ سنة . و ٢٠ ٪ منهم أعمارهم فوق الأربعين أو دون العشرين .

والغالبية (٨٠٪ الأولى) منهم ١٥ ٪ أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة. و ٥٠ ٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ سنة . و ١٥ فى المائة منهم أعمارهم من ٣٥ إلى ٤٠ سنة .

معظم المهاجرين إذن من الذكور والشبان ، الذين تركوا ديارهم فى طلب الرزق ، عن طريق العمل وبذل المجهود . . ولهذا كتب المسيو راى فى سنة ١٩٣٨ يقول :

إن الأفريقيين من أنشط جاليات المهاجرين وأقدرهم على العمل كما أنهم أكثر تلك الجاليات عدداً . فالقادرون منهم على العمل يقدرون بـ ٩٢ فى المائة من مجموعهم ، فى حين تنزل تلك النسبة بين الطليان إلى ٥٧ فى المائة وبين البولنديين إلى ٤٤ فى المائة وبين الأمريكيين إلى ٢٧ فى المائة .

* * *

والغالب على المهاجرين الجزائريين سوء التغذية ، بيد أن هذا لا يعوقهم عن بذل مجهود عظيم فى أداء عملهم الشاق . ولهذا يعول عليهم فى الأعمال الشاقة والضارة بالصحة ، لأن غيرهم ينفرون منها ويفرون . . فأكثر المصانع استخداماً لهم هى المعامل الكيماوية والتصدير والكاوتشوك ، فاذا أضيفت ظروف العمل المرهق الضار بالصحة إلى ظروف المناخ غير الملائم ، أدركنا أى عناء يلاقون .

وأن بيانات وزارة الداخلية عن شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٤٩.

تدل على وجود ١٧٠٠ جزائرى فى المستشفيات — وكان عددهم فى سنة ١٩٤٣ ، ٢٥٠ جزائريا .

وللسل نصيب الأسد فى اصابات الجالية الجزائرية بفرنسا ، حتى عزى اليه موت تسعة أعشار من يموت من هؤلاء المهاجرين .

فنى ابريل سنة ١٩٤٩ كان ٨٠٠ جزائرى تحت العلاج من السل (فى مقابل ١٧٠ فى سنة ١٩٤٣) منهم ٢٠٠ فى المستشفى الفرنسى الاسلامى فى بوبلى . .

ولا شك أن آلافا من الحالات لم يبلغ عنها ، إما جهلا وإما خوفا . .

ولمرض الزهرى فى الجزائريين المهاجرين ضحايا كثيرون ، نتيجة إتصالات جنسية طائشة ، تحت تأثير بعدهم عن زوجاتهم فى الغربة.

وقد بلغ من انتشار هذا المرض بينهم أن صار الجزائريون يطلقون عليه «المرض الفرنجى» لأنهم لم يعرفوه إلا على يد الفرنسيين .

٢ — الهجرة المؤقتة

عرف مؤتمر الهجرة الدولى المعقود فى روما سنة ١٩٢٤ المهاجر بأنه :

« كل أجنبى يصل إلى بلد طلباً للعمل ، وبقصد الاقامة فيه إقامة دائمة . . وهذا نقيض العامل الذى يصل إلى بلد للعمل فيه بصفة مؤقته »

فهل من سبيل إلى اطلاق اسم المهاجر على بعض الجزائريين فى فرنسا ، إذا راعينا ذلك التعريف الدقيق »

لاشك أن ذلك عسير ، فما أقل النساء بين المهاجرين ، والنساء هن العنصر الضرورى للاستقرار والاقامة . وأما الاقامة المؤقته فقد بدأت تظهر بعض بوادرها فى السنين الأخيرة ، وصاحب ذلك ازدياد عدد المهاجرات . .

ويغلب على المهاجر الجزائرى ألا يقيم مـــدة طويلة بدون سفريات منتظمة موسمية إلى وطنه الأصلى . . وقد قدرت مـــدة غيبته عن وطنه بما يتراوح بين ٨ و ١٨ شهراً .

وقد قدرت بعض الاحصائيات عدد المهاجرين الذين سافروا على نية عدم العودة لبلادهم نهائياً بحوالى ١٧ ألف شخص . وهو تقدير جدير بالتحفظ الشديد ، وهو موزع عـــلى النحو الآتى . .

المقاطعة	عدد المهاجرين الذى استقروا نهائيا بفرنسا	نسبتهم الى مهاجرى بلدهم
الجزائر	٤ر١٠٠	٨ر٤ فى المائة
قسطنطينة	٢٢٤ر١١	١٥ فى المائة
وهران	٣٣٨ر١	١٠ فى المائة
مناطق الجنوب	٣١٧	٩ فى المائة

٣ — الهجرة غير المنظمة

كتب مسيو ستيفاليبه يقول عن الهجرة الجزائرية فى كتابه عن « مشاكل شمال افريقيا » ما يأتى :

« لقد حدثت هذه التنقلات البشرية حتى الآن عـــلى هامش ادراكنا . . »

ومعنى هذا ان الهجرة الجزائرية تمت دون وعى سابق أو تنظيم لاحق ، ولا سيما من السلطات الادارية .

فمن هاجر من الجزائريين إنما هاجر من تلقاء نفسه ، تحت ضغط بواعث وعلل سنفرد لها فصلا خاصاً . فهم عمال أحرار ، يسافرون على نفقتهم ، ليبحثوا عن أعمال بوسائلهم الخاصة الفردية . .

ولم تعرف الهجرة المنظمة بين الجزائريين إلا فى فترتين ، هما فترتا الحربين العالميتين الأخيرتين . . وقد رحل فى الحرب الأولى ٧٨٫٠٠٠ جزائرى ، وفى الحرب الثانية ٨٫٠٠٠ من العمال للعمل فى المصانع الألمانية ، جمعتهم للمحتلين النازيين الادارة الفرنسية فى الجزائر !

نورد هنا مثالا لفوضى الهجرة الجزائرية . فقد جاء فى مشروع لوزارة العمل الفرنسية لسنة ١٩٤٧ انه ينتظر هجرة مائتى ألف جزائرى هجرة منظمة رسمياً . فلما عملت يد « التقشف » فى الميزانية هبط العدد الى ٨٥ ألف مهاجر جزائرى يلزمون للعمل فى المصانع الفرنسية المجددة . وافتتحت ثلاثة مكاتب فى مقاطعات الجزائر لتنفيذ هذا المشروع الحكومى . .

فماذا كانت النتيجة ؟

كان الراحلون على ذلك الأســـاس النظامى فى سنة ١٩٤٧ ٢٥٨ شخصاً ، مقابل ٦٦٫٢٣٤ رحلوا على نفقتهم وبوسائلهم الفردية أى عن طريق الهجرة غير المنظمة !

وفى السنة السابقة — أى قبل فتح هذه المكاتب الحكومية — كان عدد المهاجرين هجرة منظمة بناء على عقود عمل سابقة ١٨٢٨ جزائرياً . . والمهاجرون على نفقتهم الخاصة ٣٤٫٩٢٩ . . .

الفصل الرابع

أســـباب الهجرة

اتفقت آراء أعظم خبراء الهجرة الدوليين على أنه لابد لكل هجرة من توفر سببين رئيسيين هما شرطان ضروريان لحدوثها . وهما :

أولا : أن تصبح الحالة فى الموطن الأصـــلى بحيث لا يطيقها المهاجر ، أو يبدو له على الأقل انها تفوق احتماله ...

ثانياً : أن يبدو لطالب الهجرة بلد آخر مهرباً له من هذه الحالة المضنية ، بحيث يعتقد أنه سيجد فيه ما عز عليه فى موطنه الأصلى

وقد عولنا على أن نتلمس أسبـاب الهجرة الجزائرية إلى فرنسـا على ضوء هذين الشرطين العلميين .

وقبل أن نشرع فى ذلك نترك الكلمة للمسيو راجيه ، فهو يقول :

« لقد ذهب الوهم ببعض المؤلفين إلى القول بأن تلك الهجرة إن هى إلا مظهر لطبيعة الارتحال البدوى التى تـكمن فى أعماق سريرة الجزائرى . . وذلك خطأ . فان الاحصاء يدل على أن أكـبر عدد من المهاجرين الجزائريين من أهل الحضر ، ومعظمهم من أقليم وهران وأولئك من أصل بربرى مستعرب . . . فليست تلك الهجرة إذن صدى لنزعة بدوية »

ولعل اشيع تعليل للهجرة الجزائرية فى الأذهان ، هو القول بأنها تحدث تحت ضغط ازدياد عدد السكان . وذلك هو التعليل الرسمى

الذى تقول به الادارة الفرنسية فى الجزائر . . وقد اعتنق معظم المؤلفين هذا الرأى . وقد جاء فى كتاب أصدرته الحكومة المركزية فى الجزائر فى سنة ١٩٤٩ ما يلى :

« ان الازدياد المطرد فى عدد السكان اقتضى إزدياداً موازياً له فى الانتاج . ولكن ليس موثوقاً به أن يكفى الاستغلال الزراعى المحلى مهما زاد ونشط لاستيعاب جميع السكان واطعامهم . . وقد حدا هذا الخوف من الجوع بعائلات جزائرية برمتها أن ترتحل مهاجرة إلى فرنسا . »

وليس يخاف علينا مثل هذا السبب ، ولكننا لا نراه كافياً لتعليل الهجرة ، ولذلك نرى تقسيم أسباب الهجرة فى دراستنا هذه إلى أسباب اقتصادية (تنطوى تحتها مسألة زيادة عدد السكان) وأسباب سياسية وأسباب معنوية .

١ — الاسباب السياسية

لا نريد أن نخوض هنا فى موضوع الجزائر ، وهل هى بلد غنى أو بلد فقير . بل نبدأ الكلام بالاعتراف بأنها بلد لا يكفى انتاجه فى الوقت الحاضر لسد حاجات أهله . فاقتصادياته استعمارية ، لخدمة مآرب قلة من المستغلين . . ولا يمكن حل مشكلة الهجرة إلى فرنسا إلا بتنمية الصناعة والزراعة على نطاق اقتصادى قومى جزائرى ، لا استعمارى فرنسى ...

فالواقع أن الهجرة الجزائرية وليدة الجوع أولا وقبل كل شىء فالغالبية العظمى من شعب الجزائر أهل زراعة . وعدد الريفيين منهم ٥٫٨٥٠٫٠٠٠ وعمال الزراعة الذين يشتغلون بالأجر ١٫٢٠٠٫٠٠٠ ، فاذا حسبنا معهم عائلاتهم ،كان الناتج نحوا من نصف تعداد الجزائر . . وهذا العدد الضخم يمثل « الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون شيئاً من الأرض التى يفلحونها » . . وهم أبناء بلد زراعى أكبر مساحة من فرنسا كلها .

فكيف حدث هذا !

حدث هذا نتيجة لنظام جائر حرص على استلاب الأرض من أصحابها الشرعيين كى يستولى عليها أفراد الأوربيين والشركات الكبرى ، مثل شركة جنيف وشركة الجزائر .

ويمتلك الأوربيون فى الجزائر ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ هكتاراً منها ١٫٧٠٠٫٠٠٠ من أرض منزوعة ملكيتها . كما يمتلك ٧٣٫٥ فى المائة منهم أكثر من ١٠٠ هكتار وفيهم كثيرون يمتلكون أكثر من ١٠٠٠ هكتار (الهكتار فدانان ونصف)

وعلى أكتاف الفلاحين المعدمين أقيمت كل هذه الثروات الضخمة التي يمتلكها كبار المستعمرين ، الذين يسخرون الادارة لخدمة مصالحهم .

ورعاية لهذه المصالح الاستغلالية سنت الادارة قانوناً للعمل وللأجور ، إليه يرجع السبب فى سوء حال الفلاح المسكين . وبمقتضاه قفل الباب دون كل حركة اصلاح اجتماعى . وكذلك لا يزال عدد ساعات العمل فى الجزائر غير محدد ، فيتراوح يوم العمل ١٢ و ١٤ ساعة . ولا احترام لأوقات الراحة والطعام .

ولا يزال الحد الأدنى للأجر اليومى لعمال الزراعة ٢٠٠ فرنكا فى مقاطعة الجزائر ، أى أن الحد الأقصى للدخل هو ٥٠٠٠ فرنك شهرياً ، بحساب ٢٥ يوماً

هذه حال عامل الزراعة . فهل عامل المدينة أسعد حالا ؟

ان الحد الأقصى للعامل التجارى والصناعى من الجزائريين ٧٩٥٨ فرنكا شهرياً .

ويجب ألا ننسى أن الشعوبية — أى الفوارق الجنسية — هى أساس تقدير الأجر فى الجزائر . وفيما يلى جدول مقارن للاجور الصناعية فى فرنسا والجزائر فى نهاية سنة ١٩٤٩

نوع العمل	فى فرنسا		فى الجزائر	
	الحد الأدنى	الواقع	الحد الادنى	الواقع
عمال غير مدربين	٥٩	٥٠	٤٦	—
عمال متخصصين	٦٢	٩٨	٤٦	٤١
نصف فنيين	٦٥	٢٦	٥٥	٦٩
درجة ثانية	٧٠	٢٠	٦١	٢٦
درجة اولى	٧٥	٩٠	٦٨	٦٨
ممتازون	٨١	٦٠	٧٤	٢٥

ونذكر بهذه المناسبة أن المعيشة فى الجزائر فى ذلك الوقت كانت أغلى منها فى فرنسا ، باعتراف البيانات الرسمية .

فالهجرة لا تحل مشكلة التعطل فى الجزائر ، تلك المشكلة الكبيرة التى قدرت الحكومة المركزية — على تفائلها — أن ضحاياها فى سنة ١٩٤٨ ٩٠٫٠٠٠ ، وفى سنة ١٩٤٩ ١١٠٫٠٠٠.

ولا يخفى أن هذا الاحصاء لا يتعدى دائرة المدن الكبيرة ، ولا يشمل الريف المترامى الأطراف الذى يخلو من سجلات منظمة للعمل والعطالة ، فلاشك أن هناك عدا هذا العدد مليون متعطل على الأقل ، إما كلياً وإما جزئياً . . وهم لا يجدون العمل أصلا ، أو لا يجدونه إلا لماما . . .

وكذلك يتضح أن الحالة الاقتصادية فى الجزائر أقوى من احتمال الكثيرين من أبنائها . ويخيل إلى هؤلاء انهم واجدون عملا فى فرنسا يكفى لمعاشهم ، ولإعالة من يلوذون بهم .. ولهذا نجد أشد مناطق الجزائر تعرضاً للفقر هى التى تزود حركة الهجرة بأكبر عدد من المهاجرين .

فاذا وجد الجزائرى المهاجر أن التعطل هو مصيره فى فرنسا كما كان مصيره فى وطنه عاد إلى الجزائر من فوره .

٢ — الأسباب السياسية

هل هناك محل للقول بأن للسياسة دخلا فى قيام حركة الهجرة ؟ وبعبارة أخرى هل للحكومة أو الادارة الفرنسية أصبع فى الموضوع؟

لقد سبق لنا أن قلنا أن سياسة « الامتصاص » قد شرعت من سنة ١٩١٣ ، فتقرر نقل عناصر جزائرية إلى فرنسا كى يمتصهم المجتمع الفرنسى ويتمثلهم ، فهم عنصر نشط نافع

والواقع أن هذه السياسة توقفت وحوربت منذ سنة ١٩٣٦ بيد أنها عادت إلى الحياة عقب تحرير فرنسا فى سنة ١٩٤٤ ، بقصد نقل عائلات جزائرية بأسرها ، كى تستوطن الاقاليم الفقيرة المحتاجة إلى أيد عاملة نشطة تزرع تلك البرارى الواسعة فى الجنوب الغربى وفى الهضبة الوسطى .

وفى سنة ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فكرت الحكومة الفرنسية فى جلب ربع مليون جزائرى لتعويض النقص فى الأيدى العاملة بفرنسا . بيد أن هذا المشروع لم يخرج إلى حين التنفيذ .

والواقع أن المستعمرين فى الجزائر كانوا دائماً ضد تشجيع الهجرة ، لأن مصلحتهم فى بقاء الأجور منخفضة نتيجة للتعطل والفقر الشديد . . وإلى هؤلاء المستعمرين يرجع « الفضل » فى اصدار جميع التشريعات التى كانت « تنظم » الهجرة أو تعرقلها ...

بل اننا لنرى أنه منذ صدر فى سنة ١٩٤٧ قانون حرية المرور بين فرنسا والجزائر ، والجهود تبذل للضغط أدبياً وسيكولوجياً واقتصادياً على المهاجرين كى يعودوا إلى بلادهم أفواجاً .. ومن ذلك معاملتهم فى فرنسا معاملة شاذة قاسية تجعلهم لا يستقرون فيها ،

.ويندمون على مفارقة وطنهم الأول ...

ولو علم هؤلاء المستعمرون الحقيقة ، لأدركوا أنهم بسياستهم الاستغلالية السبب الأول فى هذه الهجرة التى يضيقون بها ! فهذه السياسة الاستعمارية هى التى « خلقت الحالة التى لاتطاق فى الموطن الأصلى للمهاجر »

فالواقع أن الحالة فى الجزائر تدور فى حلقة مفرغة على الصورة الآتية :

« ارهاق اقتصادى يؤدى إلى زيادة الفقر . واستغلال لذلك الفقر ، ينجم عنه ارهاق اقتصادى يؤدى إلى زيادة الفقر ! » وهكذا دواليك . . .

ويقع ذلك الارهاق على كاهل الجميع ومن كل وجه ممكن . . فهناك مثلا حلاق حرر له خمسون محضر مخالفة فى شهرين متواليين .. وقس على هذا حال جميع التجار والصناع والفلاحين .. لأن الغرض هو الارهاق ، وإيقاع القلق واليأس فى سائر النفوس . . وإيهامهم أن لا حياة لهم إلا برضى الادارة الحاكمة .

وهل نسى الناس بعد حادثة « سيدى على أبو ناب » التى وقعت فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وكيف أبيحت فيها البيوت وحرمات الاسر التى تسكنها ، حتى ملك أهلها الرعب فولوا من ديارهم فراراً ؟ . .

وناهيك بالبوليس السياسى فى الجزائر وما يفعله بالناس ، وما يسومهم من عذاب ، فلا يتورع عن الاعتقال بالجملة وبغير تحقيق ولا عن المؤامرات الشيطانية .

فالجزائر لا تعرف شيئاً عن الحريات السياسية ، سواء منها حرية الرأى أو الاجتماع أو الصحافة .

ومثل هذا الجو السياسى الخانق ، إذا أضيف إلى الجو الاقتصادى الخانق ، لم يبق مناص من قنوط المواطن المنكود من صلاح حاله فى وطنه . فيفكر حتما فى النزوح إلى بلد يجد فيه الحرية التى حرم منها ، والقوت الذى أعياه السعى إليه ليأمن غائلة الجوع فى المستقبل ...

وفرنسا هى البلد الذى يخاله الجزائرى أرض الحرية الموعودة .

٣ – أسباب معنوية

ما أكثر ما يردد المهاجر الجزائرى بينه وبين نفسه هذه العبارة:
- آه ! ما كان أحلى الحياة فى الجزائر لو ...

فالواقع أن الشعور بسوء الحياة فى الجزائر هو الذى يجعل المهاجر يضيق بوطنه الأصلى ، ويصبو لا إلى مجرد الربح ، بل إلى مستوى للمعيشة أعلى . وعلى حد تعبير المسيو راجيه :

« ان المهاجر الجزائرى يرحل إلى فرنسا آملا فى حياة أرقى ومركز أدبى أعلى مما يتمتع به فى بلده . »

والواقع أن الحياة اليومية فى الجزائر من أثقل ما يكون ، بفعل الاحتكاك المستمر بين فئتين لا تفصلهما فوارق الدين والعادات والجنس واللغة فحسب ، بل يفصلهما أكثر من ذلك نظام سياسى يجعل إحدى الفئتين تتحكم فى الأخرى إدارياً واقتصادياً وسياسياً فمن البديهى أن يزداد التوتر بينهما بكل مناسبة من مناسبات الاتصال اليومى ، وأن يولد التوتر مع الأسف الشديد الكراهية والحقد . . .

فالجيل الجديد فى الجزائر يصبو إلى حياة تتفق وروح العصر ولكنه لا يجد إليها فى بلده المغلوب على أمره سبيلا . . . فلا غرو أن تضيق نفسه وتظلم الدنيا فى وجهه ويعانى المقام فى أرض لا يرى فيها إلا الضيم ، ولا يسام فيها إلا الغبن والظلم .. ويتوق إلى سماء يتمتع تحتها بالحرية ، ويسترد كرامته الانسانية المهدرة : وقديماً قال الشاعر العربى : « وكل مكان ينبت العز طيب . »

وإلى هذا العامل الأدبى أو المعنوى يرجع السبب فى ازدياد عدد

الشبان والأحداث المهاجرين فى السنوات الأخيرة ..

ولا ننسى من يهاجرون هرباً من عقابيل الغضب الذى يغلى فى نفوسهم لكرامتهم المهدرة .. فهم يخشون أن يدفعهم ذلك إلى الجريمة والعدوان ، فيؤثرون فراق الوطن فراراً من أنفسهم وما تحدثهم به

وهرباً من الضغط الأدبى والإرهاق الوجدانى نرى شباب الجزائر يهجرون مدارس وطنهم لطلب العلم فى فرنسا ، لأن العلم المتاح لهم فى وطنهم ليس إلا قشوراً لا تغنى عقلا متفتحاً للعرفان الصحيح ...

وفى فرنسا أيضاً يجد المرضى من الجزائريين العناية والعلاج . اللذين يفتقرون إليهما فى وطنهم المذكور ... فليس أمامهم فى الجزائر إلا الوقوف فى العراء أمام المستوصفات الناقصة الاستعداد ، لعل دورهم يحل للكشف عليهم كشفاً لا غناء فيه ...

أسباب كثيرة ، تجتمع كلها فى نقطة واحدة ، هى الضيق النفسانى بالوطن المغصوب ، والهرب من جوه القابض إلى أرض الله التى فيها فسحة من أمل وبسطة من رزق ومسكة من كرامة ...

الفصل الخامس

مطالب المهاجرين الاجتماعية

حلل أحد الخطباء حالة العمال فى فرنسا ، فاعترف بأن أسوأهم حالا هم عجزة العمال والعمال الجزائريون .

وهى حقيقة بارزة ، لكنها كانت تقابل بالتجاهل المستمر من الجميع ، حتى من العامل الفرنسى ، زميله فى الطبقة والمهنة .

والمطالب الكبرى للعمال الجزائريين قد وجدت لسانها الناطق فى القرارات التى أصدرها المؤتمر الرابع للعمال من أبناء شمال أفريقيا فى منطقة باريس ، فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .وقد حضر ذلك المؤتمر نحو ألف مندوب ، فهو أكمل المؤتمرات تمثيلا ، ومحاضر جلساته مستوفاة لشروط الدقة والنظام . .

وسنجد هذه المطالب بعينها واردة على لسان النقابات الفرعية لأنواع المهن التى يحترفها العمال الجزائريون ، وأهمها مؤتمر عمال المواد الكيماوية المنعقد فى ١ و ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمدينة باريس كما رددها جميع الجزائريين المهاجرين فى اجتماعاتهم المتفرقة . .

وأول مطلب من هذه المطالب هو :

« المساواة فى الأجور عن الأعمال المتساوية »

والواقع أن العمال الجزائريين يعتبرون فى فرنسا « فئة » قائمة بذاتها ، تكلف بأشق الأعمال نظير أتفه الأجور ، مستغلين جهل هؤلاء الجزائريين وفزعهم من التعطل فى بلد يجهلون قوانينه ومدى حمايتها للحقوق ، بل يجهلون تلك الحقوق أصلا . . والغربة مجلبة للوحشة والرهبة . . .

وأمام صاحب العمل فرصة وضع العامل فى الفئة التى يقدرها من فئات العمال ، فهناك درجات متفاوته فى الأجر حسب المهارة ونوع العمل ، فليس أسهل على صاحب العمل من وضع الجزائرى المسكين فى أقل الفئات دون رقيب ولا حسيب . وهكذا يتقاضى الجزائرى أجراً أقل من أجر زميله الفرنسى فى نفس الورشة أو المصنع بمقدار كبير ...

ويتراوح أجر الجزائرى بحسب محل العمل بين ٢٥٠٠ فرنك أسبوعياً فى مصانع واتليه . و ٢٨٠٠ فرنك أسبوعياً فى مصانع باينوليه . و ٥٥٠٠ فرنك إلى ٦٤٠٠ فرنك كل أسبوعين فى مصانع هتشنسون . .

ولهذا السبب نرى العمال الجزائريين يتقدمون باستمرار إلى اجتماعات النقابات بطلب اعادة النظر فى مسألة كفاءتهم وفئاتهم الفنية كما يطلب الشبان منهم قبولهم فى مراكز التدريب المهنى كى يستزيدوا من الخبرة ويحصلوا على مؤهل رسمى بها .

كما يطالبون أيضاً بمعاملتهم أمام لجان تعويضات البطالة على قدم المساواة مع العمال الفرنسيين ، بغير اشتراط لحد أدنى للاقامة فى الدائرة الواحدة .

وأما حالة المهاجرين الصحية ومساكنهم المزرية فهى موضوع مطالب خاصة هي :

« فرض نظام دقيق وسياسة ثابتة للمساكن التى تأوى أبناء شمال أفريقيا ، تراقب فيها نظافة الأثاث سواء فى الفنادق أو الحانات . كما تراقب الأسعار مراقبة فعالة . ويجب كذلك أن توضع المؤسسات الصناعية التى يعملون بها والأحياء التى يعيشون فيها تحت مراقبة

صحية فعالة » .

كما طالبوا باقامة مساكن على نفقة أصحاب الأعمال أو نفقة السلطات العامة . وإلى أن تشيد هذه المساكن يجب اسكانهم فى مساكن لائقة . .

وهناك مسألة أخرى حساسة ، تتعلق بالأعياد الإسلامية والعطلات فالجزائريون يصرون على أن يعترف أصحاب الأعمال بهذه العطلات والأعياد ، فيمنحونهم عنها أجراً ، شأنهم فى ذلك شأن الفرنسيين . .

ويطالبون أكثر من ذلك بمنحهم شهراً اجازة بأجر ، كى يزوروا مسقط رأسهم مرة كل سنتين ، مع ضمان تشغيلهم عند العودة .

ولا يقل عن هذه المطالب فى الأهمية المطلب الخاص بالمساواة فى العلاوة الاجتماعية . فالجزائرى يمنح علاوة اجتماعية — بحسب عدد أفراد أسرته — أقل مما يتقاضاه زميله الفرنسى من فئته نفسها كما يتبين ذلك من الجدول الآتى

عدد الأطفال	مقاطعة السين	الجزائرى
١ . . .	١٫١٣٠ فرنكا	٧٢٠ فرنكا
٢ . . .	٣٫٩٩٠ »	١٤٤٠ »
٣ . . .	٥٫٦٥٠ »	٢١٦٠ »
٤ . . .	٧٫٣٤٥ »	٢٨٨٠ »
٥ . . .	٩٫٠٤٠ »	٣٦٠٠ »
٦ . . .	١٠٫٧٣٥ »	٤٣٢٠ »

فضلا عن حرمان الجزائريين من مكافآت الحمل والوضع . كما أن

الجزائرى حين يتعطل يحرم من العلاوة الاجتماعية ، فى حين يتمتع بها زميله الفرنسي على الدوام .

يقابل هذا ان العامل الايطالى المهاجر إلى فرنسا يقف على قدم المساواة فى كل هذه الأمور مع العامل الفرنسي ، ويتقاضى علاوة اجتماعية تساوى علاوة الفرنسي ، مع أن أسرته مقيمة بايطاليا ...

وليت الأمر وقف عند هذا الحــد ، فهناك بلية « التأمين الاجتماعى » فالجزائرى يعامل فيه معاملة تجعله ضحية عملية نصب مقنعة ...

فالعمال الجزائريون مسجلون تسجيلا اجبارياً فى التأمين الاجتماعى فيخصم من رواتبهم وأجورهم ما يخصم من أجور العمال الفرنسيين سواء بسواء . فكانت أبسط قواعد العدل تقتضى أن تســتفيد عائلاتهم وأن يستفيدوا هم من كل ما يمثله ذلك التأمين من ضمانات وتعويضات مقابل الأخطار الواقعة عليهم . ولكن الواقع أن عائلاتهم الموجودة فى الجزائر مستثناه من ذلك الحق المشروع ...

وقد قدرت فى مارس سنة ١٩٥٠ قيمة الفوائد الحاصلة سنوياً نتيجة حرمان هذه العائلات الجزائرية من حقوقها بمليارين من الفرنكات باقية للآن فى صندوق التأمين الاجتماعين . وقد أعلن أخيراً أن البحث دائر حول توجيه هذه المليارات المتجمدة لخدمة المؤسسات التى تعنى بالجزائريين فى فرنسا ، من قبيل التدريب المهنى وإنشاء المساكن ... وهى مسائل كان العدل يقتضى أن تتحملها الخزانة العامة وحدها ، أو بالاشتراك مع أصحاب الأعمال

وللعمال الجزائريين فى هذا الصدد مطلبان هما :

١ — أن تدفع الاعانة الاجتماعية لذويهم فى الجزائر مباشرة

بغير وساطة الخزانة العامة فى الجزائر ، وبنفس النسب المعمول بها فى فرنسا . .

٢ — توزيع الفروق المتجمدة الناجمة عن اختلاف فئات الأجور بين الجزائريين والفرنسيين ، على أصحابها الشرعيين كل حسب استحقاقه .

وهذان المطلبان هما بعبارة أخرى تطبيق قانون ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ بالنسبة للمطلب الأول ، وقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٥ بالنسبة للتأمين الاجتماعى ..

وقد أدرك العمال الجزائريون فى فرنسا أن المطالبة لا تجدى وحدها ، بل لابد من أن يساندها عمل نقابى إيجابى . ولهذا عضدوا نقابات العمال الفرنسية ، لعلمهم أن مطالب اخوانهم الفرنسيين فى المصنع نفسه هى لصالحهم . وأن صاحب العمل هو عدوهما المشترك وان ما يصيبه العامل الفرنسى من تحسن فى ظروفه لابد أن يعم الجزائرى الذى يشاركه نفس العمل فى نفس الظروف

ويعلم العامل الجزائرى أيضاً أن مصالحه الخاصة لا يمكن أن تتحقق أو يدافع عنها بمجهوده الفردى ، فلابد من اشراك سائر العمال فى المصنع معه فى ذلك الدفاع . ولذلك كله يقوم العامل الجزائرى على الانضمام إلى النقابات العمالية الفرنسية كلما وجد إلى ذلك سبيلا أى كلما سمحت تلك النقابات له بالانضمام إليها .

ولا يجب أن ننسى أن الجالية الجزائرية قوية لا يستهان بها فى الصراع الاجتماعى ، وأقرب دليل على ذلك ما حدث فى مظاهرات أول مايو سنة ١٩٥٠ ثم تكرر بعد ذلك فى عدة مناسبات . . فأقنع من كان يكابر فى قيمة هؤلاء الجزائريين وجدواهم على الحركة

النقابية ، وتحول الرأى العام العمالى إلى فتح الأبواب لهم على مصاريعها والترحيب بهم بين صفوف المكافحين .

والواقع أن موقف العمال الجزائريين فى فرنسا لم يكن على الدوام مفهوماً كل الفهم لدى العمال الفرنسيين . فمنهم من لا يزال يرى فيهم مجموعة من المرتزقة التى ينبغى أن تقبل ما يوكل إليها ، وبالأجر الذى يسمح لها به . وتلك ولاشك بقية من الشعوبية القديمة ، تستتر أحياناً تحت قناع زائف من الخطب الديماجوجية والعبارات الرنانة الجوفاء . .

وهذا المسلك يدعو إلى ارتياب الجزائريين فى اهتمام النقابات بمطالبهم الخاصة ، مما حدا بهم حتى العهد الأخير إلى الوقوف من الحركات النقابية موقفاً انعزالياً اسىء تفسيره .

ففى الانتخابات التى تجرى فى مناطق للجزائريين فيها عدد كبير لا نرى بين أسماء المرشحين للجان النقابات أو لمجلس التأمين الاجتماعى اسم مرشح جزائرى واحد — كما حدث فى فالنسين فى ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ ، أى بعد ما كان من الجزائريين فى مظاهرات أول مايو من شعور بليغ - الأمر الذى حدا بالجزائريين إلى تقديم قائمة مستقلة للمرشحين الجزائريين . وكانت النتيجة طبعاً سقوط هذه القائمة ، وظهور الانقسام واضحاً فى تلك الانتخابات بين أبناء شمال افريقيا وأبناء فرنسا .

وتكرر فى السنوات الأخيرة مثل ذلك الانقسام ، ولا سيما فى الحركات التى اضطر العمال الجزائريون إلى القيام بها بمفردهم . ولئن أفلحت بعض هذه الحركات فى كسب بعض الحقوق المهضومة ، فليس فى ذلك ما يجحد الحقيقة الثابتة ، وهى أن الحركات النقابية الفرنسية

خسرت عنصراً لا يستهان به باهمال أبناء الجزائر وتقاعدها عن كسب ثقتهم ونشاطهم ...

ومع هذا فلم يتقاعس العمال الجزائريون عن الاسهام في المؤتمرات النقابية الفرنسية ، وعرض مشاكلهم عليها، وتعضيد الحركة العمالية عامة . فهذا مندوب عمال ابناء شمال افريقيا المقيمين فى السامبر يخاطب المؤتمر السابع عشر لعمال الصناعات المعدنية فيقول :

« إن الكفاح الذى قرره المؤتمر لتحسين حالة الطبقة العاملة الفرنسية يجب أن يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالكفاح فى سبيل المصالح المادية والأدبية للعمال من أبناء شمال إفريقيا . . فقد أظهروا كذب الدعوى التى تزعمهم عبيداً مسخرين خانعين لنير أصحاب الأعمال ونير الاستعمار . . وقد أثبتوا — حين لم تهمل مصالحهم — إنهم حلفاء يعتمد عليهم ويوثق بهم . فهم يلتمسون العون أولا ، ولهذا ظلوا بعيدين عن الميدان كلما رأوا حقوقهم تهمل ومطالبهم لاتوضع موضع الاهتمام من إخوانهم عمال فرنسا »

ويظهر أن العمال الفرنسيين غافلون عن حقيقة كبرى ، هى أن الجزائرى رجل يرسف وطنه فى أغلال الاستعمار ، فهمه الأول موجه إلى تحسين حاله وكسر قيود ذلك الاستغلال الاستعمارى والاتجاه بوطنه نحو هدفه الأوحد : وهو الاستقلال . . والكفاح الاجتماعى فى نظره مرتبط تمام الارتباط بالكفاح الوطنى والمشكلة الوطنية وفى هذا تبرير كاف للالحاح الذى يلجأ اليه العمال الجزائريون فى عرض مشكلة تحرير وطنهم على المنظمات النقابية فى فرنسا .

وهذا عضو مسئول من أعضاء لجنة شمال إفريقيا يخاطب زملاءه الفرنسيين فى صدد الحالة العامة للعمال أبناء شمال إفريقيا فى منطقة

ناريس قائلا :

« إننا لم نفرق و لن نفرق بين مطالبنا المادية و مطلبنا الجوهرى : ألا وهو إستقلال بلادنا .

وإننا لنعتقد بحق أن شمال إفريقيا فى المستقبل لن يكون فيه مكان لمثل ذلك الضغط أو مثل هذه الفاقة .

« إننا ، بعبارة أخرى ، وطنيون أحرار متحررون . . ولسنا كما وهم زملاؤنا الفرنسيون أصحاب وطنية شعوبية أو تعصبية . .

« إننا للعامل الجزائرى عدوين : الرأسمالية الاستغلالية ، والاستعمار الذى كان ولا يزال أبشع صور إستغلال الانسان لأخيه الانسان . .

« أيها الرفاق الفرنسيون ! أعينونا على قهر هذا الاستعمار الغاصب ، فهو علة جميع مصائبنا ، فانكم لو فعلتم تعينون أنفسكم . . ذلك أن القضاء على الاستعمار فيه القضاء على فرع من أهم فروع الرأسمالية . . فتحررنا هو تحرركم وانتصارنا فيه نصركم . . »

فكان ذلك الخطاب التاريخى خير تعبير عن موقف العامل الجزائرى فى فرنسا . ذلك الموقف الذى يفسر ويبرر كثيراً من من الانقسامات فى صفوف العمال ، بين الجزائريين والفرنسيين . ونضرب لذلك مثلا ما قرره العمال الفرنسيون من الاضراب عن شحن الأسلحة المصدرة إلى لبنان فى أول يونيه سنة ١٩٤٨ ، لأن هذه الأسلحة ستستخدم فى حرب فلسطين . . وإذا بالعمال الجزائريين لا يتضامنون مع إخوانهم الفرنسيين ويشحنون الأسلحة بهمة ونشاط تنفيذاً لقرار الحركة القومية الجزائرية بالتضامن مع الدول العربية فى موقفها من مشكلة فلسطين . .

ولا يفوتنا أن ننوه بتعضد الجزائريين المهاجرين لحركات إخوانهم العمال الجزائريين في الجزائر نفسها ، لأن تلك الحركات تهدف إلى الحصول على الحق الطبيعي في تكوين نقابات حرة ووطنية ، تصلح أساساً لتحرير الوطن سياسياً واجتماعياً . .

الفصل السادس

المهاجرون والحركة الوطنية فى الجزائر

لا يزال بين الفرنسيين من تأخذهم الدهشة حين تتكلم عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ، كلامنا عن هجرة أجنبية ، ونقارن بين العامل الجزائرى فى فرنسا والعامل الايطالى هناك . ذلك أنهم ينظرون إلى إعتبار القانون الذى يجعل من الجزائرى مواطناً فرنسياً له حق الانتخاب فى برلمان فرنسا ، وتطبق ، عليه نصوص القانون التى تطبق على زميله الفرنسى . ولهذا فهم يرون مشاكل المهاجرين الجزائريين مشاكل فرنسية داخلية ، تحل داخل فرنسا.

ولا شك أن من يرون هذا الرأى لا دراية لهم بواقع الأمور . فالجزائرى فى فرنسا جزائرى وليس فرنسياً .وكل ما فى بلاده يؤكد له أنه مستعبد ، وأن الحركة الوطنية الجزائرية هى أمله الوحيد فى الخلاص . وإذا كانت الدولة الجزائرية لم تقم بعد فان الشعور الوطنى بين الجماهير فى الجزائر من أقوى ما يكون . . وهو بين المهاجرين إلى فرنسا أقوى وأشد . .

وذلك الشعور أقوى من كل نص قانونى أو دستورى . ولكننا نحب أن ننظر فى الوضع القانونى للمهاجر الجزائرى قبل أن ننتقل إلى دور المهاجرين فى الحركة الوطنية .

لقد بدأ القانون الفرنسى فى سنة ١٨٦٥ باطلاق اسم «رعية فرنسية» على جميع الجزائريين ، ولكن دون منحهم الحقوق السياسية المخولة للمواطن الفرنسى . بطالب بتجنس خاص . . فثار جميع الجزائريين على هذا القانون ولم يتقدم بطلب التجنس إلا النذر اليسير منهم .

وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر قانون خاص للجزائر عن المولودين فى فرنسا ، يقضى بأن هذا المولود إذا بلغ رشده فى أرض فرنسا صار « مواطناً فرنسياً » . أما إذا كان عند بلوغ رشده فى أرض الجزائر ، « فهو رعية فرنسية » ليس إلا !

وهذا الوضع أوضح وأفضح - من الوجهة الفقهية - من أن يحتاج منا إلى تعليق !

وفى ٧ مارس سنة ١٩٤٤ صدر قانون يقضى بأن « المسلمين الفرنسيين من أهل الجزائر يتمتعون بها للمواطنين الفرنسيين من حقوق وما عليهم من الواجبات » وأن بعض هؤلاء « مثل الضباط وحملة الشهادات العلمية ، يعتبرون مواطنين فرنسيين ، ويدعى سائر الفرنسيين المسلمين إلى اعتناق الجنسية الفرنسية .

وفى ١٤ مارس سنة ١٩٤٥ منح جميع الجزائريين والجزائريات المقيمون بفرنسا منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ حق التصويت فى الانتخابات البلدية والقروية بانحاء فرنسا .

وفى دستور سنة ١٩٤٦ منح جميع الجزائريين الجنسية الفرنسية وعدوا مواطنين فرنسيين . . وصار لمن يكون منهم فى فرنسا كل ما للمواطن الفرنسى من صفات ومزايا .

وليس لنا من تعليق على هذه النصوص أكثر من لفت النظر إلى حق الانتخاب الذى خول للجزائرية حين تكون فى فرنسا ، ولم يخول لها حين تكون فى موطنها !

* * *

ونلتقل الآن للكلام عن دور المهاجرين فى الحركة الوطنية الجزائرية . وهو دور ضخم ، بدأ غداة الحرب العالمية الثانية .

وخالق هذه الحركة هو الزعيم « مصالى الحاج » الذى عاش فى فرنسا ولا سيما فى باريس بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٣٧

وكانت هناك منذ سنة ١٩٢٥ حركة خاضعة للتيارات اليسارية المتطرفة ، هى حركة « نجمة شمال افريقيال » أى اتحاد مسلمى الجزائر وتونس ومراكش . فتولى مصالى الحاج وأنصاره فصل هذه الحركة الوطنية سياسياً عن أى تأثير خارجى ، واقامة مركز منظم لها فى فرنسا ، بدأ بمؤتمر عام عقد فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ بباريس فى الدار رقم ٤٩ بشارع بريطانيا . وقد تولى هذا المؤتمر وضع برنامج الحركة السياسى ، ذلك البرنامج الذى اعتنقه فيما بعد حركة انتصار الحريات الديموقراطية وحزب الشعب الجزائرى .

وفى ذلك المؤتمر تقررت وسائل للكفاح خاصة بالجزائر ، مع تأييد وحدة المطالب لسائر بلدان شمال إفريقيا . .

ويتضمن ذلك البرنامج ثلاثة أقسام :

١ ـ القسم الاول

(١) أن يلغى فوراً القانون الخاص بالأهالى وجميع التدابير الاستثنائية

(٢) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .

(٣) حرية السفر إلى فرنسا وإلى سائر البلاد الأجنبية .

(٤) حرية الصحافة والاجتماع ومنح الحقوق السياسية والنقابية

(٥) الغاء المجلس الاقتصـــادى المنتخب بالاقتراع المقيد، وانتخاب برلمان وطنى جزائرى بالاقتراع العام .

(٦) إلغاء المناطق المحظورة عسكرياً والمجالس المختلطة وانشاء مجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام.

(٧) تعيين الجزائريين فى جميع المناصب العامة بغير استثناء أو تفريق بحسب الكفاية . وأن يدفع أجر واحد عن العمل الواحد للجميع . .

(٨) تعليم اللغة العربية تعليما اجباريا ، واباحة جميع أنواع التعليم للجميع ، وانشاء مدارس عربية جديدة . وأن تكون جميع المكاتبات الرسمية باللغتين العربية والفرنسية معا . .

(٩) فيما يختص بالخدمة العسكرية ، يجب احترام تعاليم القرآن التى تمنع المسلم من قتل المسلم . .

(١٠) تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين ومنها حق الأسر الجزائرية فى معونة التعطل ، ولو كانت هذه الأسر فى الجزائر ، والحق فى العلاوة الاجتماعية على قدم المساواة مع العمال

الفرنسيين .

(١١) التوسع فى السلفيات الزراعية لصغار الفلاحين ، وتنظيم الرى تنظيما معقولا علمياً والتوسع فى انشاء طرق المواصلات ، واعانة ضحايا المجاعات والقحط الدورى ...

٢ ـــ القسم الثانى

(١) استقلال الجزائر استقلالا تاماً
(٢) انسحاب جميع قوات الاحتلال . .
(٣) انشاء جيش وطنى .

الحكومة الوطنية الثورية

(١) انشاء جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام
(٢) حق الاقتراع العام بجميع أنواعه ودرجاته ، وحق الترشيح لكل الجمعيات العامة ، لجميع سكان الجزائر
(٣) اللغة العربية هى اللغة الرسمية للبلاد
(٤) تسليم جميع المرافق الاقتصادية والعمرانية والمناجم والموانى التى اغتصبها المحتلون ، إلى الدولة الجزائرية صاحبة الحق الشرعى فيها .
(٥) مصادرة الملكيات الكبيرة التى استولى عليها الاقطاعيون أذناب الغاصب ، والمستعمرون والشركات الاستغلالية ، ورد هذه الملكيات المصادرة إلى الفلاحين الذى يزرعونها ،واحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة
(٦) التعليم مجانى والزامى فى جميع مراحله ، وباللغة العربية ،
(٧) تعترف الدولة الجزائرية بحق النقابيين فى الاضراب والتضامن وتنمية الحقوق الاجتماعية بالكفاح النقابى .
(٨) مساعدة الفلاحين بقروض معفاه من الفوائد كى يشتروا الآلات والأسمدة والبذور ، وتنظيم الرى ووسائل المواصلات

وقد قدر لجمعية نجمة شمال افريقيا أن تحل رسمياً فحملت أسماء متعددة جملة مرات، إلى أن تأسس حزب الشعب الجزائرى فى ١١ مارس سنة ١٩٣٧ بمدينة « نانتر »

وفى تلك السنة عاد مصالى حاج إلى الجزائر، كى ينقل مركز حركة التحرر من المهجر إلى أرض الوطن. وصار على المهاجرين أن يثابروا على كفاح خرج من بين أيديهم زمام قيادته، ولكن بقى عليهم أن يمدوه بعنصر فعال من أقوى عناصره فى الجهاد . . . ملتفين حول تلك المبادىء، وحول الزعيم « مصالى حاج ».

وليس من غايتنا هنا أن نبسط تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية فحسب وانما نريد أن نبسط نصيب المهاجرين من هذه الحركة.

فالظروف الخاصة التى تحيط بالجالية الجزائرية فى فرنسا تفرض عليها مهمتين أساسيتين:

أولا: نشر الدعوة للحركة الوطنية الجزائرية فى فرنسا واقناع شعب فرنسا بها

ثانياً: كسب الأنصار والأصدقاء الشرفاء لهذه الحركة المكافحة

وأن تيار التاريخ فى هذا القرن ليرينا بوضوح أن سياسة الاستعمار تسير نحو نهايتها المحتومة، فالبلاد المحتلة تتحرر واحدة بعد الأخرى تباعاً، والمتعصبون للاستعمار يقلون يوماً بعد يوم، بتأثير التحرر الفكرى والوجدانى ..

وهذا شعب الهند الصينية (فيتنام) قد حمل السلاح فى وجه فرنسا حين أعيته الحيلة معها. وفيتنام وشمال افريقيا هما درتا الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية.

وانا على يقين أن السياسة الاستعمارية لا تجد التأييد التام من

جميع الفرنسيين . ولا شك أن فى فرنسا اليوم رأياً عاماً قوياً ضد الاستعمار وسياسته الاستغلالية .

بل أن أشد أنصار الرجعية لا يستطيعون اليوم أن يجاهروا بتأييد الاستعمار ، فيكفرون فى نظم تخفى تحت ظاهرها الخادع حقيقة الاستعمار الخبيثة . .

ولكن يبدو أن الشعب الفرنسى يعلق اهتماماً كبيراً على الجزائر وسائر شمال افريقيا ، لارتباطها بسطوة فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط . ولهذا يتعلق ببلادنا أكثر من تعلقه بفيتنام البعيدة فى أقصى الشرق . . ويرى فى ضياع شمال افريقيا كارثة سياسية محققة . ولهذا يميلون فى فرنسا إلى نوع من الإندماج يضمن بقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا ارتباطاً أبدياً . . أو أى حل آخر يؤدى إلى ذلك الارتباط . .

أما الشعب الجزائرى نفسه ، فيرى أن الحل الوحيد للاشكال ، هو الحل الذى تنادى به اعتبارات التاريخ وشواهده ، ألا وهو « الاستقلال القومى » . لأن ذلك الاستقلال هو المظهر الحتمى لحق تقرير المصير . وأما شكل الحكم فيترك لجمعية تأسيسية تنتخب انتخاباً عاماً من جميع السكان بغير تفريق بين الأجناس أو الأديان كى تخرج لنا هذه الجمعية حكومة ذات سيادة داخلية وخارجية . . أو كما قال « مصالى » :

ـ ان هذه الحكومة المنتخبة انتخاباً ديموقراطياً ستعمل على اسعاد الشعب الجزائرى ، وستدعو جميع الكفاءات الجزائرية إلى مساعدتها فى مهمتها ، دون تقيد بجنس أو دين أو طبقة اجتماعية ، لا فرق بين رجل وامرأة

هذه هى الأمانى التى تعتنقها الجالية الجزائرية فى فرنسا وتدعو لتحقيقها ، وتنشر الدعوة لها بين صفوف الفرنسيين .

وهى مهمة صعبة ولا شك ، لان تأصل الأفكار الخاطئة الموروثة يقف حائلا دون الفهم والاقتناع . ولكن الجزائرى مؤمن بحقه الشرعى والطبيعى ، متمسك به ، واثق من النصر فى النهاية لأنه لا يريد بطلب حريته إلا الخير لنفسه ولغيره من الشعوب الأخرى ، ولا يضمر شراً أو عداء لأحد .

وهذا « مصالى » يقول فى سنة ١٩٣٥ :

« لا وجه للمقارنة بين وطنية شعب مستعمر محتل ، ووطنية شعب حر مستقل . . فوطنية الشعوب المحتلة وطنية تحررية ، تجد لكفاحها موضوعاً فى الاستغلال الاستعمارى وسياسة القهر والكبت أما الأمم المستقلة ، فوطنيتها الجياشة — من قبيل وطنية فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان فى الوقت الحاضر ، ليست للحرية ، ولكن عليها . فهى لا تقنع بما غضبت واستعمرت ، بل تطمع فى مزيد من التوسع والاستعمار الاستغلالى . »

ويحرص مصالى حين يخطب فى المكافحين من المهاجرين الجزائريين على أن يقول لهم أن مهمتهم هى كسب « الأصدقاء » من أفراد الشعب الفرنسى .

ولم تعدم الحركة الوطنية الجزائرية أصدقاء وحلفاء طبيعيين فى فرنسا ، فكل الديموقراطيين الحقيقيين من الفرنسيين أعداء للاستعمار ، لأنه أسوأ مظاهر الاستغلال الانسانى ، فهو وصمة عار فى جبين القرن العشرين

ان جميع الديموقراطيين الفرنسيين يدركون تمام الادراك ان

للرأسمالية الفرنسية سنداً واحداً متين : هو الاستعمار ، فيجب تدمير هذا الأساس كي ينهدم البناء الذى يقوم عليه .

وهذا هو ما يحاول المهاجرون الجزائريون ادخاله إلى جميع الآذان ، وايصاله إلى جميع الافهام ، بكافة طرق الدعوة والاقناع .

ولعل آخر دليل وأوضحه على ذلك ما جاء فى منشور حركة انتصار الحريات الديموقراطية فى سنة ١٩٥٠ ، على أثر ما عانته صحيفة « الجزائر الحرة » من مصادرة :

« إن هذا التدخل القبيح لمنع الجزائر الحرة من الصدور يجب أن يثير الأحرار ، فهذا السلاح قد يستعمل غداً ضد أى صحيفة أخرى فرنسية لا يرضى عنها الرجعيون . فالدفاع عن هذه الصحيفة وعن حقها فى الصدور والتعبير بحرية عن أمانى الشعب الجزائرى : إنما هو دفاع عن مصالح الصحافة الديموقراطية جمعاء ، ويجب أن يتضامن جميع الديموقراطيين فى ذلك الدفاع .

وأن هذه لهى الفرصة الذهبية كي يبرهن الشعب الفرنسى الحر على أنه ليس من طينة حكومته الحالية ، ولا يقر سياستها المناهضة للحرية والديموقراطية . . فلينضم الشعب الفرنسى إلى حملتنا الدفاعية عن صحيفتنا المضطهدة .

« ولقد برهنت الحركة الوطنية الجزائرية فى جميع الظروف على أنها تعضد جميع المغلوبين فى مطالبتهم بحقوقهم المهضومة ، وأنها تريد أن يقوم السلام الحقيقى على الحرية والمساواة لجميع أمم الأرض . »

« إن الجزائريين الذين فى فرنسا إنما يدافعون عن حق جميع الشعوب فى تقرير مصيرها ، ولهذا كانوا دائماً مع كل حركة تهدف إلى إقرار الديموقراطية والسلام . . »

وسياسة الجزائريين الوطنية سياسة موحدة ، ذات قيادة واحدة وهدف واحد . . سواء كان الجزائري في فرنسا أو في بلاده . فليس للمهاجرين سياسة متميزة عن سياسة حزب الشعب الجزائري . وإنما كل ما هنالك أن لهم خطة معينة بحكم ظروفهم ، ولهم مهمة معينة في الكفاح .

ويمكن أن نقول أن الهجرة بمثابة مدرسة تدريب للمكافحين الجزائريين ، فالعامل الجزائري يجد في فرنسا فرصة أوسع للمشاركة في الحياة الاجتماعية والمنظمات العمالية والكفاح الاجتماعي والتحرري فينضج فيه روح الكفاح ، ويشتد عوده ، وتزداد خبرته .

ولم يغب هذا عن بصيرة الزعيم « مصالي » النفاذة ، فقد قرر في سنة ١٩٢٦ أن أول واجبات « نجمة شمال إفريقيا » أن تربي جميع أعضائها إجتماعياً وسياسياً . . »

وقد أيدت جمعية ٢٨ مايو سنة ١٩٣٣ ذلك القرار وجعلته في صلب منهاجها .

مئات الألوف من مهاجري الجزائر بمثابة « احتياطي » خصب بالامكانيات والكفايات للحركة الوطنية الجزائرية .

وفي كل سنة يعود المئات والألوف من العمال إلى الجزائر ليستأنفوا كفاحهم من أجل وطنهم العزيز ولم يتخلوا عنه بالهجرة إلى فرنسا ولكنهم يعودون أصلب عوداً ، وأصح عزماً ، وأمضى سلاحاً ، وأوسع أفقاً وأشد يقيناً وأثقب نظراً . .

خاتمة

هذه هى مشكلة الهجرة الجزائرية التى طالما ثار حولها الجدل منذ سنين .

إنها مشكلة قديمة ، ولكن عنصراً جديداً قد طرأ عليها فى السنوات الأخيرة هو العنصر الجزائرى نفسه : فالمهاجرون هم أنفسهم المعنيون الآن بمشاكلهم ، ولم يعد الميدان خالياً للفرنسيين للتشدق بالنظريات الاستعمارية الرجعية . .

ولم يعدم صوت الجزائريين صدى فى الأوساط الفرنسية الحرة فأثار ذلك ثائرة « أصحاب المصالح الخصوصية » من المستعمرين وأذنابهم وشهدت سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ حركة هجوم مضاد من ناحيتهم لتضليل الرأى العام الفرنسى عن حقيقة الموقف فى الجزائر وللقضاء على الحركة الوطنية الجزائرية . تارة بالاعتقال ، وتارة بالتعذيب . . وما حوادث أول مايو سنة ١٩٥١ الدامية إلا دليل ناصع على رغبة المستعمرين فى مصادرة حرية المهاجرين الجزائريين فى نشر الدعوة لبلادهم والتنديد بالاستعمار الاستغلالى .

ولكن رب ضارة نافعة ! فقد أفلحت هذه الاجراءات الاستثنائية حين استعملت فى فرنسا نفسها — بعد أن كانت وقفاً على أرض الجزائر — فى تقديم صورة واضحة للرأى العام الفرنسى لما يدور فى الجزائر على يد حكومتهم وإدارتها الاستعمارية .

وأن غايتنا من هذه العجالة ، أن ندعوا جميع الأفراد من جميع الأجناس للاقتناع بالحلول التى أوردناها لمشكلة بلادنا ومشكلة الهجرة الجزائرية ضمناً .

ولكم حاولت بعض الجهات أن تعالج هذه المشاكل علاجا رومانتيكياً لا نتيجة له ، مثل إنشاء جمعيات الصداقة الفرنسية الجزائرية لرعاية عمال الجزائر بفرنسا ورفع مستوى معيشتهم. وهي كلها كالنقش على الماء أو الكتابة على الرمال ، « فلا الريح أبقت ولا الرمل وعى . . »

فهي كلها محاولات لذر الرماد في العيون ، والتظاهر الكاذب بالعطف على الجزائريين المهاجرين . وباطن هذه المظاهر ما يعلمه الجميع من سوء الاستغلال والتعصب.

إلا أن الاجراءات الاستثنائية التي تتبع مع الجزائريين المهاجرين خاصة لهي دليل على أن دولة فرنسا قد جعلت التعصب والشعوبية من مقولاتها الرسمية .

وان المهاجرين ليشيحون بوجوههم عن هذه الحلول المبتورة ويرون في مشكلتهم مسألة علمية اجتماعية سياسية ، يجب أن تحل من أساسها ، بتقصي أسبابها الكامنة .

والأسباب الكامنة هي ما بيناه جهدنا في هذا الكتيب . وعلاجها لا يكون إلا باتاحة الفرصة للجزائر أن تنتج ما يكفي لاطعام وإعالة جميع أبنائها في مستوى كريم لائق .

ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بقيام حكومة وطنية مستقلة تمثل الشعب ، وتلغي كل الأنظمة الاستغلالية التي امتصت دماءه .

ولئن تضررت المصالح الذاتية الأنانية للمستعمرين ، فلا ضير ولا بأس ، مادام هذا الحل سيمكن لاقرار السلام والمحبة بين الشعوب ، وهما ثمرتان لا تعوضان ولا تقاس بهما جميع ثمرات الأنانية والجور .

اضافات

— ١ —

مستخرج من القرار العام الصادر
من المؤتمر الرابع لعمال شمال افريقيا
بمنطقة باريس (٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠)

استعرض المؤتمر حالة البؤس والفاقة الناجمة عن الاستعمار فى شمال افريقيا ، مما يحدو بأبنائه إلى الهجرة إلى فرنسا طلباً للرزق .
كما استعرض تعاون أصحاب الأعمال فى فرنسا مع المستعمرين بمعاملتهم هؤلاء المهاجرين معاملة خاصة قائمة على الجور والحيف
ويرى المؤتمر أن مصالح العمال الافريقيين لا يمكن الدفاع عنها بحركة مستقلة ، بل بتضامن جميع العمال . ولهذا فهو يهيب بالنقابات العمالية أن تناصر قضية عمال شمال افريقيا ، فيكونوا يداً واحدة مع العمال الفرنسيين فى المطالب الآتية :

(١) المساواة فى الأجور عن العمل الواحد للجميع

(٢) دفع الاعانات الاجتماعية لعائلاتهم مباشرة فى الجزائر وتونس ومراكش

(٣) التطبيق الكامل لقوانين الضمان الاجتماعى المعمول بها فى فرنسا .

(٤) تمتع التونسيين والمراكشيين بالعلاج المجانى ومعاش الشيخوخة .

(٥) احترام الأعياد الاسلامية ودفع الأجر عن عطلاتها كاملا .

(٦) عطلة شهر كل سنتين للسفر إلى الجزائر والعودة منها ، بأجر كامل مع ضمان العمل بعد العودة . . وامكان تراكم هذه الاجازات إلى أن تبلغ عامين ...

(٧) تنظيم مقياس لتحديد فئات العمل حتى لا يقع تحيز أو حيف .

(٨) سياسة سكنية لأبناء شمال إفريقيا تكفل لهم مساكن لائقة ورقابة على الخانات ومحال النوم من حيث النظافة والسعر .

(٩) تعويض التعطل للجميع بلا قيد ولا شرط

(١٠) الرقابة الصحية الدقيقة على الأحياء التى يسكنونها ..

(١١) سهولة القبول فى مراكز التدريب المهنى الأهلية والحكومية .

(١٢) تنظيم دراسات مسائية

(١٣) احترام التقاليد الإسلامية وتسهيل أداء الشعائر . .

— ٢ —

قرارات المؤتمر الاتحادى السنوى لحزب الشعب الجزائرى

فى ١٦ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠

بعد أن أصدر المؤتمرون قراراً بتأييدهم التام للزعيم الوطنى «مصالى الحاج» وزعامة الحزب المجيدة ، واستنكارهم لاعتقال الأحرار والمجاهدين ، وتصميمهم على الكفاح فى سبيل إطلاق سراحهم ،

وقرروا الموافقة المطلقة على سياسة الحــزب فى العمل على توحيد صفوف الأمة فى كفاحها لنيل الاستقلال التام وتحقيق وحدة شمال إفريقيا .

وقرروا أيضاً وجوب اللجوء الى وسائل حاسمة لمناهضة الاستبداد الاستعمارى ، وما يبذله من جهود للتفريق بين أبناء المغرب .

كما قرروا أن الحركة لا تستبعد من صفوفها أى شخص لسبب عقيدته السياسية . ما دامــت لا تتعارض مع البرنامج الوطنى الديموقراطى للحزب ..

— ٣ —

تعبئة القوى الديموقراطية
ضد المصادرة المستمرة لصحيفة « الجزائر الحرة » .
نداء من اللجنة الدائمة والمكتب الاتحادى
لحزب الشعب الجزائرى

إن الحكومة الفرنسية قد اشتطت فى إقرار سياسة حاكمها فى الجزائر ، تلك السياسة التى تستهدف خنق صوت الشعب الجزائرى فعمدت إلى المصادرة المستمرة لصحيفة « الجزائر الحرة » ، توسلا إلى تثبيط همة القائمين عليها وإلحاق الخسائر المادية الجسيمة بهم . . فيكفوا عن إصدار صحيفتهم الحرة فكأن الإدارة تهدف بهذا الاجراء إلى منع الصحيفة من الصدور ، منعاً عملياً ليست له الصفة الرسمية أو القانونية .

« وأن هذه التصرفات البوليسية الشاذة لهى طعنة نجلاء لأبسط

قواعد حرية الرأى والقول ، ولجميع الحريات والحقوق التى تقدسم دساتير كل الأمم الديموقراطية وميثاق الأمم المتحدة . .

« ولتعلم الحكومة الفرنسية أن « حجاب الصمت » الذى تريد إسداله على قضية الجزائر هين هتكه على المجاهدين الذين وطنوا النفس على بذل كل مرتخص وغال فى سبيل قضية بلادهم .

« فهناك عند اللزوم أكثر من وسيلة لاصدار صحف سرية ، على غرار تلك الصحف التى سجلت أسماؤها فى تاريخ الوطنية الجزائرية من قبل ، وهى « الأمة الجزائرية » و «صوت الأحرار» و « المهاجر » وغيرها .

« بيد أن هذا الكفاح الباسل ضد « حجاب الصمت » يحتاج إلى معونة جميع الأحرار وأنصار الديموقراطية المخلصين على اختلاف أوطانهم . . . وتتوالى البشائر علينا فى الأزمنة الأخيرة بأن الديموقراطيين الفرنسيين قد بدأوا يميلون إلى تأييدنا ، واستنكار مصادرة (الجزائر الحرة) تلك المصادرة المستمرة المتوالية وفى اعتقادنا أن تكتل القوى المعادية للاستعمار خليقة أن تجبر الحكومة الفرنسية على التراجع عن سياستها الرجعية فى خنق الحريات . . فتخلى بين (الجزائر الحرة) و بين الصدور . . .

« ان العدوان على الصحيفة الجزائرية اجراء شاذ ، قد يغرى نجاحه باستعماله ضد غيرها من الصحف ، وان كانت فرنسية ، إذا ضاقت بها صدور الرجعيين فيجب على جميع الأحرار أن يعلموا أن قضية صحيفتنا هى قضيتهم ، لأن الحرية واحدة لا تتجزأ ، والعدوان عليها عدوان على جميع الأحرار .

« وأن هذه لهى الفرصة الذهبية التى يبين فيها الشعب الفرنسى



المهاجرون الجزائريون فى باريس أثناء إحدى المظاهرات التى كثيراً ما ينظمونها للمطالبة بحرية بلادهم

الحر انه غير مؤيد لسياسة حكومته الرجعية فى الوقت الراهن .

« وان الحركة الوطنية الجزائرية قد أقامت الدليل مراراً على إيمانها بضرورة اقرار السلام وحق تقرير المصير لجميع الشعوب ، بغير تفريق ، فهى لا تضمر العدوان على أحد ...

« وأن حركة حزب الشعب الجزائرى لتعلن اضطلاعها بمسئولية قيادة العمال الجزائريين المهاجرين فى فرنسا ، وتدعو جميع الفرنسيين المخلصين فى إيمانهم بالديموقراطية إلى تأييدها لأن قضية الحرية واحدة . وقضية العمال فى جميع البلاد واحدة . .

« وهى تشكر للنقابات العمالية الفرنسية والهيئات الديموقراطية مالقيته منها فعلا من تأييد وعطف »

« وليعلم الجميع أن مصير « الجزائر الحرة » هو مصير كل صحيفة حرة بصرف النظر عن الجنس والهدف . وأن قضيتها هى قضية حرية الرأى والصحافة الديموقراطية على الاطلاق . . »

باريس فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠

— ٤ —

نداء من حزب الشعب الجزائرى

بمنطقة باريس

غداة حوادث أول مايو سنة ١٩٥١

يا شعب باريس !

لقد سالت دماء العمال فوق أرض باريس لأول مرة منذ تم التحرير . فقد هاجم الشرطة العمال الجزائريين الذين جاءوا مسالمين

للتظاهر إلى جانب شعب باريس على مألوف العادة فى أول مايو . .

ولكن المناورة التى أراد ليونارد حاكم الجزائر الجديد أن تكون ختام أعماله فى رئاسة البوليس قد انقلبت على مثيريها الاستعماريين وحبطت العمليات التى حشدت لها قوات ضخمة ، فلم تستطع الحيلولة بين العمال الجزائريين والتظاهر جنباً إلى جنب مع رفاقهم الفرنسيين ولوكره « كى » « وتوماس » « وليونار » !

وأن جزائرى منطقة باريس ليحيون فى إخوانهم العمال الفرنسيين ما أبدوه من تساند وتأييد لهم أبان هذه الحوادث ، حتى ارتدشرطة « ليونار » على أعقابهم مدحورين . . وأن فى ذلك لدليلا أعظم الدليل على أن اتحاد القوى الديموقراطية والمناهضة للاستعمار لم يعد لفظاً أجوفا خاويا من المعنى ، بل هو اسم على مسمى . .

لقد أدرك عشرات الآلاف من العمال الفرنسيين الذين ساندونا فى هذه المحنة أن الدفاع عن حرياتنا هو دفاع عن حرياتهم هم . وأثبتوا ببسالتهم وأريحيتهم أنهم جديرون بتراث أسلافهم أهل باريس الميامين فى الدفاع عن الحرية والكفاح ضد الاستبداد .

ولقد أقمنا فى أول مايو الدليل على أننا إذا اتحدنا استطعنا ان نفعل كل شىء .

ان قضية الجزائريين قضية عادلة ، فهم يريدون تحرير وطنهم من نير الاستعمار ، والاستعمار أبشع وأحط مظاهر الاستغلال الانسانى ويريدون أيضاً انتزاع استقلال الجزائر المغصوب .

. . وانها بهذا الوضع لقضية جميع الديموقراطيين . .

إن الجزائريين يحيون أول مايو سنة ١٩٥١ ، ويعدونه بداية مرحلة جديدة ، وخطوة جبارة فى طريق اتحاد القوى المناهضة

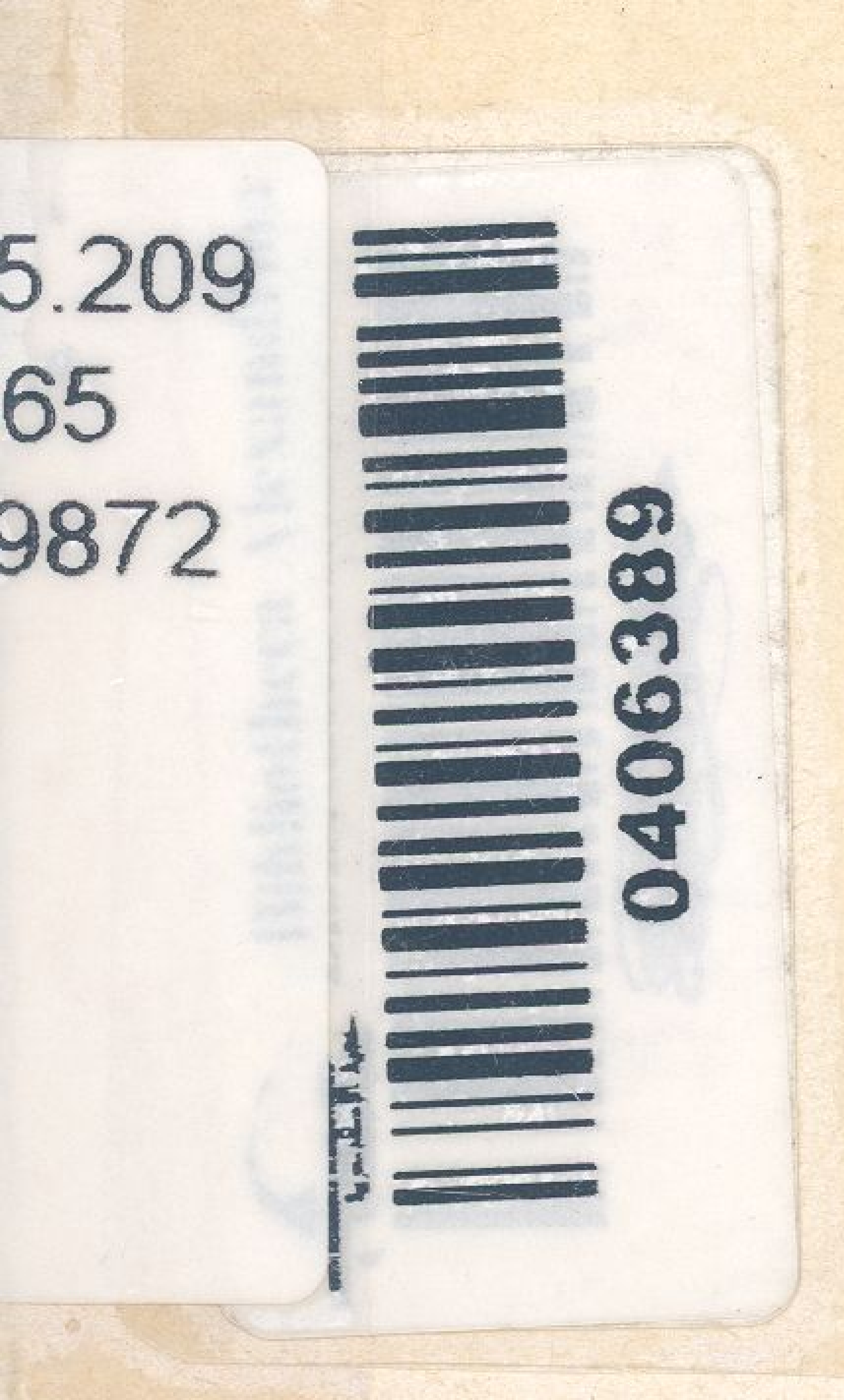


مظاهرة كبرى للجزائريين فى باريس تطالب بعودة الزعيم مصالى الحاج إلى بلاده ، وقد حملوا صورة الزعيم

للاستعمار . . ذلك الاتحاد الذى يعمل فى سبيله نصف مليون من العمال المهاجرين فى فرنسا .

باريس فى ٢ مايو سنة ١٩٥١

لجنة منطقة باريس
لحزب الشعب الجزائرى


5.209
65
9872
04406389